

**علاقات نتنياهو**  
**بحيتان المال**  
**باتت تثير شبهات**  
**ومطالبات**  
**بالتحقيق!**

صفحة (٣) ة

**تراجع الفقر في**  
**إسرائيل رغم تقليص**  
**المخصصات الاجتماعية**  
**يثير الشكوك حول**  
**دقة التقرير!**

صفحة (٤) ة

# المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٤/١٢/٢٣م الموافق ١ ربيع الأول ١٤٣٦هـ العدد ٣٤٨ السنة الثانية عشرة

الاسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## ليبد: رصد نتنياهو ميزانيات للمستوطنات «رشوة انتخابية»!

«تقرير الفقر البديل»: ثلث الإسرائيليين و٣٥٪ من الأولد يعيشون تحت خط الفقر\*



ليبد وايضا ليفني، خيبة الوسط!

(إبنا)

تبين من "تقرير الفقر البديل"، الذي استعرضه جمعية "لتيت" (عطاء) في مؤتمرها السنوي، أمس الاثنين، أن صورة الوضع في العام ٢٠١٤ تدل على أن ثلث الإسرائيليين فقراء، وأن الكثير من الأطفال يخلدون إلى النوم جوعى، وأن مسنين يتنازلون عن شراء أدوية، وأن نسبة مرتفعة من الفقراء فكرت بالانتحار.

ويعكس "تقرير الفقر البديل"، كما هي الحال في كل عام، صورة أصعب بكثير من تلك التي تظهر من تقرير الفقر الذي تصدره مؤسسة التأمين الوطني، الذي جاء فيه أن ١٦ مليون إنسان في إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر (إطالع عنه ص ٤).

ووفقاً لـ"تقرير الفقر البديل" فإنه يعيش في إسرائيل ٢٥٤ مليون شخص فقير، ويشكلون ٣١٦٪ من السكان، وبينهم ٩٢٢ ألف طفل، يشكلون نسبة (٣٥٪ من الأطفال في إسرائيل).

وربطت الجمعية بين مستوى الفقر المتسع في البلاد وبين سياسة إسرائيل الحربية، وقالت إن الانتخابات القريبة هي فرصة، ربما تكون الأخيرة، للحسم فيما إذا كان يتعين شراء دبابه أخرى أو إنقاذ طفل من حياة الفقر، وإذا كان علينا الاهتمام بمستقبل المجتمع الإسرائيلي أو حراسة حدود الدولة فقط". وأضافت الجمعية أن "انعدام القدرة على الحكم وانعدام الاستقرار السياسي أديا إلى وضع تغيرت فيه أربع حكومات خلال ثماني سنوات، ورغم الوعود والتعهدات من جانب ثلاثة وزراء رفاه، فإنه حتى اليوم لم يصل ولو شيكول واحد من ميزانية الدولة إلى المبادرة الوطنية من أجل الأمن الغذائي".

وقال التقرير إن في إسرائيل ٦٠ ألف عائلة تعتاش على "معونات غذائية" تقدمها جمعيات. ورغم ذلك فإن ٢٥٪ من أطفال هذه العائلات يخلدون إلى النوم جوعى عدة مرات كل شهر، و٢٢٪ من أولاد هذه العائلات يذهبون إلى المدرسة بدون أن يأخذوا طعاما معهم، و٣٢٪ من أولاد هذه العائلات اضطروا إلى الالتحاق بمدارس داخلية بسبب الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها عائلاتهم وهو ما يشكل ارتفاعا بنسبة ٤٥٪ قياسا بالعام ٢٠١٣ الماضي، وتبين من التقرير أيضا أن ٢٧٪ من أولاد هذه العائلات تسربوا من المدارس، و٣٦٪ اضطروا إلى العمل من أجل مساعدة عائلاتهم وهذا المعنى يشكل ارتفاعا بنسبة ٤٤٪ عن العام الماضي.

وأكد التقرير أن ٥٠٪ من الحاصلين على المعونة الغذائية يعملون، لكنهم موجودون في حالة فقر شديد. كذلك تبين من التقرير أن ٢٤٪ من العائلات التي يعمل فيها الزوجان تعيش تحت خط الفقر.

وجاء في التقرير أن ١٠٪ من العائلات التي تحصل على معونات غذائية اضطرت إلى العيبت في نزل عام أو في الشارع، و٥٤٪ من هذه العائلات تم قطع التيار الكهربائي عن بيوتها بسبب عدم تسديد فاتورة الكهرباء، و٦٣٪ منها لم تتمكن عدة مرات من تسديد إيجار الشقة، و٣٦٪ عبرت عن خوفها من اضطرابها لإخلاء مكان سكناها.

وقال ٧٢٥٪ من هذه العائلات إنهم اضطروا خلال هذا العام إلى

التنازل عن شراء دواء بسبب عدم قدرتهم على الدفع، فيما قال ٤٧٪ من هذا الأمر تكرر كثيرا خلال العام الحالي. وقال ٩٤٪ من المسنين إن مخصصات الشيخوخة لا تسمح لهم بالعيش بكرامة وشراء احتياجات أساسية، و٥٦٪ منهم يعانون من نقص في الوجبات التي تمنحهم غذائية جيدة، وعموما، قال ٤١٪ من الجمهور في إسرائيل إنهم يعانون من ضائقة اقتصادية.

وعلى ضوء هذا التقرير، أشارت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أمس، إلى أن الحكومة لا ترصد ميزانيات لمواجهة الفقر، لكنها ترصد ميزانيات هائلة للمستوطنات، لكن تبين أن تحفظ الصحيفة هو على رصد ميزانيات للمستوطنات الصغيرة و"المعزولة". وأفادت الصحيفة بأن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشتاين، بدأ بإجراء تحقيق حول رصد ميزانيات للمستوطنات وإعلان رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، عن نيته رفع الحد الأدنى من الأجور.

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في موقع «المونيتور» الالكتروني

## عكيفا إدار لـ «المنتهد»: أحزاب الوسط الإسرائيلية تفضل

## إخفاء مواقفها أملاً بجذب الناخبين الذين لم يقرروا لمن سيصوتون!

كتب بلال ضاهر:

ندد رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، ووزراؤه بقرارات هيئات أوروبية مؤيدة للفلسطينيين، ولم يترددوا في شن هجوم شديد ضد الأوروبيين، وصلت حد اتهام نتنياهو لهم بأنهم «لم يتعلموا الدرس من المحرقة»، ويأتي هذا الحراك الأوروبي في الوقت الذي قدم فيه الفلسطينيون مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يطالب بإنهاء الاحتلال، كما أنه يأتي في وقت انطلقت فيه معركة الانتخابات العامة في إسرائيل. وأجرى المشهد الإسرائيلي، المقابل التالية مع المحلل السياسي في موقع «المونيتور» الالكتروني، عكيفا إدار.

(\*) «المشهد الإسرائيلي»: جرت الأسبوع الماضي خطوات أوروبية مؤيدة للفلسطينيين، مثل اعتراف البرلمان الأوروبي بفلسطين وشطب «حماس» من قائمة المنظمات الإرهابية» للاتحاد الأوروبي. كيف تؤثر هذه الخطوات، وخطوات مشابهة متوقعة في المستقبل، على إسرائيل؟

إدار: «بداية، أنا لا أوافق على أن كل هذه الخطوات معادية لإسرائيل. وإذا قرأنا بتعمق المقترح الفلسطيني، المدعوم من الأردن والسعودية، فإنه توجد هناك بنود هامة جدا بالنسبة لإسرائيل. فالحديث يدور هناك عن مفاوضات، رغم أنها محدودة بسنة واحدة، لكن هذا لن يكون اتفاقا يتم إملأه. الأمر الثاني هو الحديث عن قبول مبادرة السلام العربية، وهذا يعني أن إسرائيل ستحصل بواسطة هذا المقترح على إنجازات كبيرة، مثل تطبيع علاقات مع الدول العربية. وها نحن نرى الآن تطبيق المصالحة بين مصر وقطر، ولأن جامعة الدول العربية ضعيفة جدا الآن، فإن ثمة احتمالا في هذه المصالحة لبناء جبهة عربية قوية، تشمل مصر والأردن والسعودية وقطر ودول الخليج الأخرى ودول المغرب العربي، وأعتقد أن الصحافة الإسرائيلية والسياسيين يركزون على كيفية تأثير المقترح الفلسطيني على الانتخابات القريبة في إسرائيل وليس على مضمون المقترح».

(\*) هل يوجد بديل لحكم اليمين ونتنياهو، لأنه يبدو أن هرتسوغ وليفني لا يطرحان بدائل جوهريه لسياسات نتنياهو، ولا حتى في الناحية الاقتصادية أيضا، إذ لم نسجم منهما شيئا على هذا الصعيد، ولا يطرحان أية مبادرة لإنهاء الاحتلال؟

إدار: «هذا صحيح. أحزاب الوسط - اليسار الصهيوني، باستثناء حزب ميرتس، تفضل إخفاء معالم مواقفها. والجميع يوجهون أنظارهم نحو الوسط السياسي، حيث ثلث الجمهور هناك لم يقرر من سينتخب، وهم، ليفني وهرتسوغ وليبد، لا يريدون اتخاذ قرارات صعبة، ويفضلون الحفاظ على الوضع الراهن».

ويأتي التدقيق الذي يعتره فاينشتاين إجراءه في أعقاب شكوى قدمها رئيس حزب "يش عتيد" (يوجد مستقبل) ووزير المالية السابق، يائير لبيد، ووصف فيها رصد الميزانيات للمستوطنات بأنها "رشوة انتخابية". وطالب لبيد فاينشتاين بأن يوقف قرار نتنياهو ووزير الدفاع، موشيه يعلون، بتحويل أكثر من ٤٠٠ مليون شيكل للمستوطنات، مشددا على أن "هذه الأموال هي رشوة انتخابية".

وطالب فاينشتاين الوزراء، الأسبوع الماضي، بضبط النفس لدى ممارسة صلاحياتهم خلال الحكومة الانتقالية الحالية والامتناع عن "فرض حقائق على الأرض" في مواضيع ليست طارئة. كذلك طالب الوزراء بالامتناع عن "إطلاق وعود وتعهدات بمنح امتيازات أو ميزانيات خلال الجولات الانتخابية. فقرارات كهذه ينبغي اتخاذها بموجب الأنظمة الإدارية السليمة، وبعد عملية اتخاذ قرارات منتظمة، بما في ذلك إجراء مشاورات مع المستوى المهني".

على ما لديهم وعدم المخاطرة بتغيير خطهم، ولذلك فإن حزب العمل يخفي مواقفه. وليفني ذهب قبل يومين إلى حائط المبكى وصرحت أنه سيبقى تحت سيادة إسرائيل. أي أنها أطلقت تصريحات يمينية. وهم لا يصرون وفقا لمواقفهم وإنما وفقا لما يقوله لهم مستشارو الانتخابات. وهم يفعلون ما يعتقدون أنه سيجقق النصر لهم.

(\*) من تجربة الانتخابات في الماضي، هل قضية غلاء المعيشة المرتفع جدا وتقارير الفقر في إسرائيل، التي تتحدث عن مستوى فقر أقل جدا، تؤثر على الناخبين؟

إدار: «التاريخ، وليس التاريخ الإسرائيلي فقط، يعلمنا أن الفقراء يصوتون لأحزاب اليمين، التي تتهم دائما جهات أخرى بالتسبب بالفقر وغلاء المعيشة. والفقراء لا يرون العلاقة بين الصراع ووضعهم، وهم يتهمون العالم كله ما عدا حكومتهم، وهم لا يرون رسائل حزب يطرخ برنامجا اشتراكيا. وعدا كل ذلك، فإن نسبة عالية من الفقراء لن تصوت، بل تبقى في بيوتها بسبب فقدانها الأمل بإمكانية تغير وضعها، لأن الجميع يعدونها طوال الوقت كائن في الواقع لا يحدث شيء. وهذا يحدث لدى العرب في إسرائيل، حيث كانت نسبة التصويت لديهم في معارك الانتخابات الأخيرة منخفضة، لأنهم لا يثقون بأحزابهم ولا بالأحزاب اليهودية. وبالنسبة لتقارير الفقر، فإن هذه التقارير تصدر كل عام ولا يحدث شيء في أعقابها».

(\*) إعمار غزة لا ينفذ حتى الآن، وجاء فصل الشتاء وهناك عشرات آلاف البيوت المهتمة وسكانها يعيشون في ظروف بائسة. ليست هذه وصفة لتجدد الحرب. ماذا يفكرون في إسرائيل حيال الوضع المتدهور في قطاع غزة؟

إدار: «يوجد خوف كبير لدى الجهات الأمنية من أن هذا الوضع سيقود إلى حرب أخرى. كذلك يعتقدون أن حماس ستكون معنية بإفشال المقترح الفلسطيني لإنهاء الاحتلال، ولذلك فإن الجهات الأمنية في إسرائيل ترى أن هذا الأمرين سيؤديان إلى حرب».

(\*) ما زال نشطاء اليمين الإسرائيلي ينفذون اقتحامات للحرم القدسي، هل بإمكان حكومة إسرائيل منعهم، وإذا كانت قادرة لماذا لا تمنعهم؟

إدار: «لأن حزب الليكود لا ينظر إلى مصلحة الجمهور، وإنما إلى أعضاء هذا الحزب بين أوساط المستوطنين، لأن عددهم كبير. ولذلك قادة الحزب، وفي مقدمتهم نتنياهو، يريدون الحفاظ على تأييد هؤلاء المستوطنين لهم في الانتخابات الداخلية وليس لأشخاص آخرين مثل موشيه فيغلين وميري ريفغ. والوضع في الليكود اليوم هو أنه بقدر ما تكون متطرفا أكثر تزداد احتمالات انتخابك، والجميع ينظرون الآن إلى الانتخابات الداخلية وباقى الأمور لا تهتمهم أبدا».

كلمة في البداية

### هذا "وسطك" يا إسرائيل!

بقلم: أنطوان شلحت

أعطت نتائج آخر استطلاعات الرأي العام في إسرائيل التي توقعت أن يحوز الحزب المناوب الجديد (في خانة الوسط بزعامة الوزير الليكودي السابق موشيه كلون "كلنا") على أكثر من عشرة مقاعد في الانتخابات العامة القريبة للكنيست المقبل، إشارة البدء للعودة إلى تحليل ظاهرة أحزاب الوسط في إسرائيل.

وخلال ذلك أشير من ضمن أشياء أخرى إلى ما يلي: أولاً، أن هذه الظاهرة تميز الحياة السياسية الإسرائيلية منذ إنشاء حزب داش (الحركة الديمقراطية للتغيير) العام ١٩٧٧ ونجاحه المفاجئ في الانتخابات التي جرت في ذلك العام حيث حصل على ١٥ مقعداً؛ ثانياً، أن تركزها في كل معركة انتخابات إسرائيلية عامة تقريباً منذ ذلك العام (بعد داش ظهرت أحزاب وسط أخرى على غرار «الطريق الثالث»، وشينيوي، وحزب المتقاعدین، وكاديا وما يوجد مستقبل)، يثبت أنها ظهرت لتبقى؛

ثالثاً، تعكس هذه الظاهرة عدم استعداد الناخب الإسرائيلي للتعلم من التجربة الطويلة المتراكمة لدخول هذه الأحزاب إلى المشهد السياسي في إسرائيل.

بيد أن الأهم من ذلك يتمثل بإشارة الكثير من تلك التحليلات إلى أن هذا الوسط يتمتع عن التعبير عن رأي حاسم بشأن أي موضوع، ويبقى جميع الخيارات مفتوحة على مصاربعها، وتتلخص رؤيته في التالي: «كلنا معاً ضد اليمين المجنون واليسار الحالم»، وأقصى غايته «الوصول إلى مؤسسات السلطة وتغيير الوضع، وكذلك إشارتها إلى أنه في نهاية كل التجارب السابقة وصولاً إلى تجربة «يوجد مستقبل»، فقد هذه الأحزاب بريقتها لأنه يتضح أنها غير قادرة على تحقيق الآمال التي علقها عليها ناخبوها. كما أن هذه الأحزاب ليست مهياًة للتركيز على موضوع معين تدعمه في حملتها الانتخابية لكونها لا تشكل مجموعات ضغط بل أحزاب يتعين عليها اتخاذ قرارات في أي موضوع مطروح على جدول الأعمال العام.

ووفقاً لأحد التحليلات، فإن أحزاب الوسط في إسرائيل لا رأي لها ولا موقف، ولقما تتحدث عن المبادئ أو الأيديولوجيا، وهي تحدد مواقفها عن طريق الرفض، فهي ليست مع اليمين لذا تعارض ضم مناطق، لكنها ليست أيضاً مع اليسار ولذلك توافق على البناء في الكتل الاستيطانية. ولدى نشوب آخر أزمة ائتلافية في إسرائيل على خلفية مشروع قانون الدولة التومية، قال هذا الوسط إنه مع مشروع القانون هذا لكنه ضد التمييز، وهو ضد مشروع القانون لأن هذا الأمر غير ضروري، وتوقيتته سيء ومن شأنه أن يشوه صورة الدولة. وخالصة الأمر أن التمييز القائم حالياً جيد في نظره، وليس بحاجة إلى أي زيادة أو نقصان.

عند هذا الحد علينا أن نعيد إلى الأذهان أن حزب كاديا، بصفته الطيبة التي سبقت "يوجد مستقبل" من أحزاب الوسط الإسرائيلية، حاول أن يقدم جواباً وبديلاً لجمهور يهودي مؤيد لـ "اليسار الصهيوني" كف عن الإيمان بإمكان إحراز اتفاق سلام مع الفلسطينيين من جهة، ومن جهة أخرى حاول أن يقدم جواباً لجمهور يهودي أكبر مؤيد لليمين وتوقف عن الإيمان بإمكان تحقيق برنامج "أرض إسرائيل الكبرى". وكان ما وجد هذين الجمهورين هو الرغبة في تغيير الوضع القائم لصالح إسرائيل. واقترح كاديا بداية الإستراتيجية الأحادية الجانب بدعوى أنها الصيغة المثلى لتغيير الوضع. ومعروف أن أريئيل شارون قصد، عندما أنشأ هذا الحزب، أن يعرض على الجمهور الإسرائيلي العرض طريقاً ثالثاً، وقد عمل بهدئ مبادئ، أولهما رفض الواقع القائم؛ وثانيهما رفض الاتفاق الدائم، وتمثل البديل العملي لشارون في عملية سياسية طويلة المدى تمنح إسرائيل حداً أقصى من الأمن، وحذا أذنسى من الاحتلال. وحتى عندما تخلى يهود أولمرت، خليفة شارون، عن الإستراتيجية الأحادية الجانب فإن ممارساته الميدانية لم تنطو على إشارات تدل على سعيه لتحقيق الاتفاق الدائم، ولم تتجاوز غاية إدارة الصراع.

أما يائير لبيد فأعلن لدى تأسيس "يوجد مستقبل" في مقال حمل عنوان "لماذا قررت دخول المعتزك السياسي؟" أنه "وطني إسرائيلي، ويهودي، وصهيوني"، وأن كل مواقفه تنبع من هذا الثالوث. وفي حينه حاول الأستاذ في قسم تاريخ إسرائيل في جامعة حيفا، البروفسور داني غوظفاين، في مقال نشره في ملحق "سفايريم" (كتب في صحيفة "هآرتس" يوم ١٨ كانون الثاني ٢٠١٢، أن يستخلص برنامجاً سياسياً محتملاً لليبد بناء على مقالاته التي نشرها في صحيفة "يديعوت أحرونوت" وصدرت لاحقاً في كتاب.

وأشار غوظفاين إلى أن عقيدة لبيد من الناحية الاقتصادية تنص على أن "شروط تحرير الطبقة الوسطى من العبودية هو التراجع عن دولة الرفاه واستبدالها بدولة المساعدات، التي تميز الأنظمة النيو ليبرالية (الاقتصادية اليمينية)، ووفقاً لذلك، فإن لبيد يقلص هدف خدمات الرفاه إلى الدعم الاجتماعي لـ "الضعفاء"، وهي الخدمات التي لا تحتاج الطبقة الوسطى إليها، لكنها مستعدة لتحويلها من الضرائب التي تدفعها". كذلك فإن لبيد يؤيد نظام الخصخصة، وزيادة

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، كتب غوظفاين أنه "على الرغم من أن لبيد يدعو إلى إخلاء مستوطنات من خلال تعامل تزيه مع المستوطنين، إلا إنه يتبنى الفرضيات الأساس للحكومة الإسرائيلية اليمينية تجاه الفلسطينيين. وهذه هي خلاصة وهم التغيير الذي يطرحه كراد كاذب على تناقضات الطبقة الوسطى الإسرائيلية". ورأى أن "إسرائيلية لبيد البرجوازية من شأنها تقوية نظام الخصخصة، وزيادة

تراجع مكانة الطبقة الوسطى وتعظيم تناقضاتها". وأضاف آخرون أن هذا التوجه يعتبر من ناحية جوهرة يمينياً معتدلاً، نظراً إلى أن من المفترض به أن يخدم المصلحة اليهودية البحتة، وإلى أنه لا يقوم على قيم يسارية عالمية ومتساوية، يفرض اعتمادها إلى التركيز على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإلى استيعاب الظلم الناتج من استمرار الاحتلال، بالإضافة إلى الرغبة في التوصل إلى تسوية سلمية دائمة تلبي المطالب العادلة للفلسطينيين.

## تغطية خاصة: نحو الانتخابات الإسرائيلية العامة

# أزمات داخلية في غالبية الأحزاب الإسرائيلية ستعكس نفسها على النتائج النهائية للانتخابات

**\*تقريباً أي من الأحزاب أو التحالفات الانتخابية التي تدور في فلك السلطة لا تخلو من أزمات داخلية\* الليكود يواجه منافسة شديدة على الأماكن المتقدمة وتيار المستوطنين يهدد بسيطرة أكبر \*تحالف أحزاب المستوطنين يواجه أزمة بين مركباته وحلها المؤقت يحمل مؤشرات قد تفجرها مستقبلاً \*شاس يواجه انشقاقاً قد يهدد وجوده على الساحة السياسية\* "يوجد مستقبل" برئاسة لبيد يضغط على كحلون بوساطة الأثرياء ليشكلا لائحة مشتركة \*تحالف حزب "العمل" مع "الحركة" لا يحقق زيادة فعلية في الاستطلاعات والمنافسة تشتد في "العمل"\***



(روبيتر)

الوسطى، لكن بعد الانتخابات انقلب لبيد على كل شعاراته الانتخابية، وبعد أن تكشفته حقيقته تبين أيضاً أن لبيد حظي في حملة الانتخابات تلك بدعم ٧٨ من كبار الأثرياء، الذين قدموا له ضمانات مالية بنكية، ولكن هذا طرف الجليد لما هو أكبر بكثير.

هذه الكلمات القليلة تدعم الاستنتاج الواضح أن ما يجمع لبيد وكحلون وحزبهما هو انهما الفقاعة الانتخابية المناوبة، التي ينفخها في كل واحد من الجولات الانتخابية الأخيرة حيثان المال المعينون بحكومات ضعيفة، ترتكز على قتل مدعومة منهم، لتنفذ سياساتهم الاقتصادية الصقرية، والفقاعة الجديدة كحلون ستكون مناسبة للأحياء الفقيرة، بعكس لبيد، الذي كان يتناغم مع الشريحة العليا من الطبقة الوسطى ومعلقها تل أبيب، ولكن لهذا الملف ستكون معالجة لاحقاً.

### حزباً "العمل" و"الحركة"

نجح تحالف حزب "العمل" برئاسة إسحاق هيرتسوغ، و"الحركة" بزعامة تسيبي ليفني، في الحفاظ على عدد مقاعد الحزبين الذي حصل عليه في الانتخابات السابقة، فاستطلاعات الرأي تمنح هذا التحالف من ٢١ مقعداً إلى ٢٤ مقعداً، وفي الانتخابات السابقة حصل "العمل" على ١٥ مقعداً، و"الحركة" على ٦ مقاعد، ولكن من السابق لأوانه حسم قوة هذا التحالف، وحتى الآن، نشير إلى أن ليفني كغيرها من الأحزاب التي تشكلت على يد "زعيم سياسي"، هي الأمر النهائي في تركيبة اللائحة، وحتى الآن غادر كتلتها نائبان، ليسا بارزين على الحلبة، فالأصوات أساساً تجذبها ليفني، ومن ثم الشخصية الثانية في حزباها، الوزير السابق عمير بيرتس، الذي ضمن مقعده المتقدم في اللائحة المشتركة، بينما ليس واضحاً ما هو مصير النائب الآخر عمرام متساع. ومن المنتظر أن يشهد حزب "العمل" هو أيضاً منافسة حادة، بسبب عدد المقاعد المحدود له، ما بين ١٥ إلى ١٧ مقعداً.

### حلبة متشردمة

تواصل استطلاعات الرأي، التي صدرت أيضاً في نهاية الأسبوع الماضي، التنبؤ ببلبة برلمانية تتعدد فيها الكتلت الوسطية من حيث العدد، وفي قسم منها عبارة عن تحالف أحزاب، قد تتفكك بعد الانتخابات بمرحلة، وعلى هذا الأساس فإن العزيمة القلعة هي أن الحكومة المقبلة ستشهد الكثير من الصراعات وحالة عدم استقرار دائمة.

الفقيرة والضعيفة، حتى بدأ يتراجع في استطلاعات الرأي، فليبد في نظر الجمهور انقلب على الشعارات التي أطلقها خلال الانتخابات السابقة، وفيها تماشى مع شعارات حملة الاحتجاجات الشعبية على غلاء المعيشة، التي اندلعت لبضعة أسابيع.

ولربما أن لبيد راهن في مرحلة ما على تحسين وضعيته، واستعادة ما خسره استطلاعيًا، فإرنيته في آخر فترة، قبل اقالته من منصبه، وإعلان تنياهاو التوجه إلى انتخابات مبكرة، يحاول إطلاق مبادرات تفازل الطبقة الوسطى ونوعاً ما الشرائح الفقيرة، إلا أن الانتخابات داهمته، ولهذا نقراً الكثير من التقارير التي تقول إن لبيد يريد اقناع موشيه كحلون الذي شكّل حزباً أسماه "كولانو" (كلنا)، بتشكيل لائحة موحدة الحزبين، ولكن كحلون، الذي تمنحه استطلاعات الرأي ما بين ١٠ إلى ١٣ مقعداً، ليس متحمساً للفكرة، ويريد خوض الانتخابات بشكل مستقل، وحتى أنه اتفق مع حزب "يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)" بزعامة أفيفدور لبيرمان على إبرام اتفاقية فائض أصوات.

ويريد لبيد من هذا التحالف أولاً التعويض قدر الإمكان عن خسارته، ومن ثم اختلاق كتلت انتخابي، قد يكون الأكبر، بحسب استطلاع صدر بعد أيام قليلة من ظهور الفكرة، بادعاء أن التكتل الأكبر يشكّل رئيسه، وفي هذه الحالة لبيد، الحكومة المقبلة، ولكن معادلة لبيد مليئة بالفراغ، إلى درجة التسلية، فهو يريد تحالفاً مع كحلون، على أن يرأس التحالف لبيد ذاته، رغم أن استطلاعات الرأي تتنبأ بتفوق واضح لحزب يتزعمه كحلون على حزب لبيد، كما أن لبيد الذي يريد أن يحلم بتشكيل حكومة، نسي إجراء حسابات من سيكون شركاؤه في حكومة كهذه، وعلى الأغلب لن يجد أغلبية إذا ما رفض اليمين المتشدد والحريديم الدخول لحكومته الافتراضية، ولكن السؤال الأهم، على أي أساس سيقبل كحلون بتحالف كهذا؟

اللافت في الأمر هو ما ورد في مقالة مطولة للمحلل السياسي يوسي فيرتر في صحيفة "هارتس" يوم الجمعة الماضي ١٩ كانون الأول الجاري، من فقرة صغيرة تقول إن طواقم حزب "كولانو" (كلنا)، الذي أنشأه كحلون، تتخوف من أن حزب "يوجد مستقبل" بزعامة لبيد، يسعى لردع "متبرعين كبار"، عن مساعدة كحلون وحزبه في حملة الانتخابات الجارية، وأن لا يمنح ضمانات مالية. وكل الحكاية من جهتنا هي "المتبرعون"، ففي الانتخابات السابقة خاض لبيد الانتخابات ملوّحاً بشعارات ذات صبغة اقتصادية اجتماعية، تفازل احتياجات شريحة الطبقة

يشاي إلى البحث عن سبل للانخراط في الأجواء المهيمنة على الشارع الإسرائيلي، وكان صوته خافتاً إلى درجة أنه لم يسمع في مشروع قانون فرض الخدمة العسكرية الإلزامية على شبان الحريديم، لكن تحركات الأيام الأخيرة واستعداد حزب "تكوما" برئاسة أوري أريئيل للانضمام إلى الحزب الجديد الذي أقامه يشاي مؤخراً، يدل على مدى ارتباط يشاي بهذا التيار، وعملياً هو يترك المبادئ الأساسية التي يتبناها الحريديم.

في المرحلة المقبلة ستكشف خطوط الخلاف أكثر، كما ستظهر الجهات المحركة من خارج "شاس"، فيلبي يشاي، ليس تلك الشخصية القيادية التي بإمكانها أن تجرف الشارع، وهذا ما يعزز الاستنتاج الأولي بأن هناك جهات أكبر تحرك يشاي، وليس من المستبعد أن يكون "شاس" قد شهد اختراقاً من التيار الديني الصهيوني.

حتى الآن، تمنح استطلاعات الرأي الحزب الذي أقامه يشاي ٣ مقاعد، ما يعني عدم اجتيازه لنسبة الحسم، وسنرى لاحقاً قوة الحزب إذا ما انضم إليه حزب "تكوما"، وفي المقابل، فإن كتلة "شاس" برئاسة درعي، تحصل بعد الانشقاق وفق استطلاعات الرأي على ٤ مقاعد، بدلا من ١١ مقعداً اليوم.

لكن كل استطلاعات الرأي التي ظهرت في الأشهر الخمسة الأخيرة تنبأت بتراجع قوة "شاس"، خاصة حينما بدأ يظهر في هذه الاستطلاعات الحزب الذي أقامه الوزير السابق من حزب "الليكود"، موشيه كحلون، اليهودي الشرقي، ابن العائلة الفقيرة، صاحب السحنة السمراء، و"لطيف" المظهر والخطابة، الذي يكثُر من إطلاق الشعارات والخطابات التي تثير حماسة الملقوب على أمرهم، من فقراء وجوعى، وهذا من المفروض أن يجرف أصواتاً من بلدات وأحياء الفقراء، التي نسبة عالية منها يسكنها يهود شرقيون، وهؤلاء معقل أصوات لحزب "شاس".

### لبيد وكحلون

فاجأ حزب "يوجد مستقبل" برئاسة "النجم التلفزيوني" يائير لبيد كل الحلبة الإسرائيلية واستطلاعات الرأي التي صدرت خلال الحملة الانتخابية السابقة، بحصوله على ١٩ مقعداً، فأكثر ما تنبأته استطلاعات الرأي له كان ١٢ مقعداً، وجرى الحديث في غالب الأحيان عن ٧ إلى ٩ مقاعد، ولكن ما أن هدأ غبار الانتخابات، ودخل لبيد إلى وزارة المالية، واتجه مع تنياهاو سياسة اقتصادية صفرية، مليئة بالضربات الاقتصادية الموجهة للطبقة الوسطى والشرائح

أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، الذي يواجهه هو الآخر أزمة جدية.

**"البيت اليهودي" وأحزاب المستوطنين**  
الأزمة التي شهدتها "البيت اليهودي" في الأيام الأخيرة، وأعلن عن حلها ولكن ليس كلياً في مطلع الأسبوع، هي مؤشر لتفجر الأزمة من جديد مستقبلاً. و"البيت اليهودي" هو تحالف انتخابي يجمع عدة أحزاب مستوطنين، منها حزب "المفدال" التاريخي، وأحزاب وحركات صغيرة تعود جذورها إلى هذا الحزب، وفي الانتخابات السابقة، نجحت في إقامة تحالف أثمر لائحة ١٢ مقعداً، وكان معقل الأصوات الأساس لدى المستوطنين، إذ كانت "للبيت اليهودي" النسبة الأكبر، وكان بالإمكان أن يحصل على كم أصوات أكبر، لولم تخض الانتخابات لائحة تصود جذورها إلى حركة "كاخ" الراهبية، التي تزعمها مثير كهانا في نهاية سنوات السبعين والثمانين، فهذه اللائحة حصلت على ٦٦ ألف صوت، وابتعدت على نسبة الحسم بنحو ٩ آلاف صوت، ولكنها "أضاعت" مقعدين لجمهور المستوطنين.

وقد "نجح" البيت اليهودي" أيضاً، في أن يجذب أصواتا تقليدية لحزب المفدال في الشارع الإسرائيلي، لدى التيار الديني الصهيوني، وبمبادرة من رئيس التحالف نفتالي بينيت، فقد أدرج العلمانية أبيليت شكيد، ابنة تل أبيب العلمانية في المقعد السابع، لتكون إحدى أبرز نواب الكتلة في الكنيست، وحسب تقارير عدة، فإن بينيت يريد منع أماكن أكثر للعلمانيين، وهذا ما يمتدح عليه حزب "تكوما"، الذي له أربعة مقاعد في هذا التحالف، وهو الحزب الأقرب لأشد عصابات اليمين تطرفاً، فمنه النائب أوريست ستروك، المستوطنة القيادية في البؤرة الاستيطانية في مدينة الخليل.

كذلك فإن رئيس التحالف بينيت يريد عملياً تخفيض تمثيل "تكوما" من أربعة مقاعد إلى ثلاثة مقاعد في الأماكن المضمونة، وهذا ما أزعج الخلاف بين بينيت ورئيس "تكوما" الوزير أوري أريئيل ما قاد إلى أن يهدد أريئيل بالانشقاق، والتحالف مع حزب أنشأه الرئيس السابق لحزب "شاس"، النائب إيلي يشاي، إلا أن المجلس المركزي لحزب "تكوما" رفض في مطلع الأسبوع الانشقاق عن التحالف الانتخابي، ولكن من جهة أخرى، فإن أبرز حاخامين من بين الحاخامين الذين يقودون "تكوما"، ما زالوا يرفضون استمرار التحالف مع "البيت اليهودي"، وشروعاً في مفاوضات مع حزب يشاي، والزعيم الروحي المنشق هو أيضاً من "مجلس حكماء التوراة" الذي يقود "شاس".

### "شاس"

بعد أقل من عام من الانتخابات السابقة (٢٠١٣) رحل الزعيم الروحي ومؤسس حزب "شاس"، الحاخام عوفاديا يوسيف، الذي كان يرأس "مجلس حكماء التوراة"، الذي يقود "شاس"، لكن كان واضحاً أن إرادة يوسيف هي المقررة في الحزب، وما أن رحل حتى تفجرت الخلافات في "مجلس حكماء التوراة"، وبدأت حول اسم من يخلفه، فحصل على المنصب أحد أبنائه، إلا أنه ليس في المكانة الدينية والشعبية التي كان يحظى بها والده.

ولكن الخلافات داخل "شاس" ظهرت في سنوات الالفين الأخيرة بين تيارين متمثلين في أبناء عوفاديا يوسيف ذاته، فنجله الأكبر يعقوف محسوب على التيار اليميني المتطرف، رغم ما يحمله "الحريديم" من أفكار تبعدهم عن الصهيونية، وكان مستعبداً عن محيط والده، ولهذا فإن الأخير قرر قبل رحيله أن يخلفه ابنه الثالث من بين الذكور إسحاق في منصبه، رئيساً لمجلس حكماء التوراة.

وكانت هذه الخلافات قد برزت في الكتلة النيابية، فقد تبنى الرئيس السياسي السابق لحزب "شاس" النائب إيلي يشاي مواقف يمينية، جعلته يتقرب أكثر من أحزاب التيار الديني الصهيوني، بينما الرئيس الجديد -القديم أسيه درعي يتبنى خطاً براغماتياً، من منطلق الحفاظ على استقلالية الحزب وعدم مزج به في خانة اليمين المتطرف دون سواه.

ويميل التيار اليميني المتطرف المتمثل بشخص إيلي

كتب ب. ج:

أمسكت الانتخابات البرلمانية المبكرة الأحزاب الإسرائيلية التي تدور في فلك السلطة وتتناوب عليها، "متلبسة" بأزماتها، بما فيها حزب "الليكود"، الذي بادر زعيمة بنيامين نتنياهو لتلك الانتخابات. ويكاد لا يخلو أي حزب من هذه الأحزاب من أزمات وصراعات جدية، قد تنعكس على مستقبل الحزب وعلى نتيجته النهائية. وبالإمكان القول إن هذه الأزمات التي منها ما هو ناجم عن صراعات سياسية فكرية، وأخرى شخصية، ستعكس على النتيجة النهائية التي ستعزز حالة التشردم وضعف الحكومة المقبلة.

صحيح أن الأزمات الداخلية في جميع الأحزاب تتفجر أكثر قبل كل انتخابات عامة، بفعل التنافس الداخلي، ولكن في عدد من الأزمات الحالية ثمة بعد سياسي خاص، فنرى أن حزب "الليكود"، الحاكم منذ سنت سنوات، يشهد إحكام قبضة المستوطنين واليمين الأشد تطرفاً على صيغة قرارات الحزب ولائحته الانتخابية، على أساس أن "أقلية" منظمة تكتسح أغلبية مبثرة، كما نرى أن الانشقاق داخل حزب "شاس"، أبعد من أن يكون شخصياً بين أربيه درعي وإيلي يشاي، بل له ارتباط وثيق بالسياسة الداخلية، والرؤية لشكل انخراط الحريديم الشرقيين في الجهاز العام والحياة العامة، كما أن الجدل يطال تحالف المستوطنين، بين التيار الديني الصهيوني الأكثر تشدداً، والتيار الديني الذي يريد خلق روابط مع الجمهور العلماني لتقريبه سياسياً من الخط اليميني المتطرف.

وأمام كل هذا، نرى منذ الآن أن أحزاب "الفقاعات الانتخابية"، على شاكلة "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لبيد، تحاول البقاء في الحلبة السياسية بحجم أكبر، محاولة اجتياز عقدة "اقتراب تاريخ انتهاء المفعول" إن جاز التعبير، لتنزل إلى السبوق "الفقاعة" المناوبة، ويقودها الوزير الليكودي السابق موشيه كحلون، بعبارة "تصير الفقراء".

### الليكود

بعد كسر وفر في هيئات ومحاكم حزب الليكود، تقرر إجراء الانتخابات لرئاسة الليكود ولللائحة الانتخابية في اليوم الأخير من الشهر والعام الجاريين، ٣١ كانون الأول، ويواجه بنيامين نتنياهو منافسة من النائب داني دانون، الذي يتولى رئاسة المجلس المركزي للحزب، ورئاسة حركة الليكود العامة، وهو ليس الشخصية القادرة على القيادة، إلا أن دانون قد يتلقى أصواتاً لمجرد معارضتها لبنيامين نتنياهو، أو من أجل تحذير نتنياهو، وعدم منحه القوة الكبيرة، خاصة وأن المنافس التقليدي لنتنياهو على رئاسة الليكود، النائب المتطرف موشيه فيغلين، أعلن انسحابه من المنافسة بسبب عامل الوقت، ولم يعلن عن دعمه لأحد المرشحين، ولكن قال: "إن الليكود بحاجة لأن يتوجه إلى الانتخابات البرلمانية موحداً"، وقد يفهم بأنه سيدعم ضمناً نتنياهو، ولكن تياره الأكثر تطرفاً في الليكود قد يصب أكثر لصالح دانون.

ويبدو منذ الآن، أن المنافسة على المقاعد الامامية في لائحة الليكود ستكون شديدة جداً، في إطار السباق على الحقايب الوزارية "الرفيعة"، في حال نجح نتنياهو في تشكيل الحكومة المقبلة، ولكن عند صدور النتائج لن تكون مفاجئة لأحد، لأن التيار الأشد تطرفاً في حزب الليكود سيكون الفائز الأكبر، وسيقرر من يكون في مقدمة اللائحة، لأنه أصلاً لم يبق من نواب سوى أولئك الذين يحظون بدعم هذا التيار، بعد أن جرى في الانتخابات السابقة تصفية آخر شخصيات التيار الأيديولوجي التقليدي، الذي زعم تشدده السياسي إلا أنه كان ينتهج مسلكاً متضبطاً أكثر، ويعارض فتح جبهة متعددة الاتجاهات على الفلسطينيين في إسرائيل.

وفي حينه لم يفلت من هذا التيار ليكون مرشحاً ونائباً عن الليكود سوى من بات رئيساً لإسرائيل، رؤوفين ريفلين، ولا يبدو أن من تلك الشخصيات من ينوي العودة للمنافسة، مثل ميخائيل إيتان ودان مريدور وبنيامين بغيين وغيرهم، ولهذا فإن الليكود اليوم لم يعد مختلفاً كثيراً عن تحالف

## على هامش الانتخابات الإسرائيلية العامة

# يشاي يعلن استقالته من شاس وإقامة حزب جديد برئاسته باسم «الشعب معنا»

أعلن عضو الكنيست إيلي يشاي استقالته من صفوف حزب شاس وإقامة حزب جديد برئاسته باسم «الشعب معنا» [إهعام إيتانوا].

وقال يشاي في مؤتمر صحافي عقده مساء يوم ٢٠١٤/١٢/١٥ إن الحزب الجديد سيخوض الانتخابات العامة المقبلة في إطار قائمة مستقلة ستضم أعضاء الكنيست يوتني شتبون من حزب «البيت اليهودي».

وكان «مجلس حكماء التوراة» الهيئة العليا لحزب شاس أصدر قبل ذلك تعليمات تقضي بعدم عقد لقاء مصالحة بين يشاي ورئيس شاس عضو الكنيست أزييه درعي، كذلك صدرت تعليمات لقيادة الحزب بعدم التحدث إلى وسائل الإعلام حول هذا الموضوع والتركيز على الانتخابات العامة المقبلة.

وكان يشاي رئيساً لحزب شاس ١٤ عاماً قضى أكثر من عامين خلالها في السجن بعد إدانته بمخالفات فساد وكان ممنوعاً من تولي أي منصب رسمي في الأعوام الأخرى.

وزير الاقتصاد نفتالي بينيت تمثيله بـ٤ مقاعد ويحصل على ١٦ مقعداً، وسيحصل حزب الوزير السابق موشيه كحلون «كلنا» على ١٠ مقاعد، وحزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة وزير الخارجية أفيفدور لبيرمان على ٨ مقاعد، وسيترجع حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد بـ٤ مقاعد ويحصل على ١٠ مقاعد، وسيترجع حزب شاس بـ٧ مقاعد ويحصل على ٤ مقاعد، وستحصل ميرتس على ٧ مقاعد، ويهدت هتورا على ٧ مقاعد، والحزب الجديد «الشعب معنا» برئاسة عضو الكنيست إيلي يشاي على ٤ مقاعد.

وبالنسبة إلى الأحزاب العربية، سيحصل حزب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة على ٥ مقاعد، وحزب القائمة الموحدة-العربية للتغيير على ٧ مقاعد، ولن يتجاوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي نسبة الحسم. وشمل الاستطلاع عينة نموذجية مؤلفة من ٥٠٧ أشخاص يمثلون جميع فئات السكان البالغين في إسرائيل، مع نسبة خطأ بهذا أقصى ٤٪.

العام المقبلة  
أظهر استطلاع للرأي العام أجرته صحيفة «معاريف» بواسطة معهد «بانيلز بوليتيكس»، المتخصص في شؤون الاستطلاعات في نهاية الأسبوع الماضي، أن ٥٨٪ من الإسرائيليين لا يرغبون في أن يتولى بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية بعد الانتخابات العامة المقبلة، وأن ٣٤٪ منهم يرغبون في أن يتولى هذا المنصب.

وكان استطلاع الأسبوع قبل الفائت قد أظهر أن الذين لا يرغبون في أن يتولى نتنياهو رئاسة الحكومة المقبلة ٦٦٪ وأن ٣٠٪ يرغبون في ذلك.

كما أظهر الاستطلاع أنه في حال إجراء الانتخابات العامة الآن ستحصل القائمة المشتركة بين حزب العمل برئاسة عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ وحزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني على ٢٣ مقعداً في الكنيست، فيما سيحصل حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على ٢١ مقعداً. ووفقاً للاستطلاع سيريد حزب «البيت اليهودي» برئاسة

الليكود عندما كان بزعامة رئيس الحكومة السابق مناحيم بيغن، وتضمنت استعداداً لتقديم تنازلات إقليمية من أجل تحقيق السلام بين إسرائيل وجاراتها.

### عضو الكنيست أفيشاي برافرمان من حزب العمل يعلن اعتزال الحياة السياسية

أعلن عضو الكنيست أفيشاي برافرمان من حزب العمل يوم ٢٠١٤/١٢/١٥ اعتزاله الحياة السياسية وعدم التنافس على مكان في القائمة المشتركة لحزبي العمل والحركة، في الانتخابات العامة المقبلة التي ستجري يوم ١٧ آذار ٢٠١٥.

وتراس برافرمان في الكنيست المنتهية ولايته لجنة الاقتصاد البرلمانية، كما شغل منصب وزير شؤون الأقليات في حكومة بنيامين نتنياهو الثانية.

استطلاع «معاريف» ٥٨٪ من الإسرائيليين لا يرغبون أن يتولى بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة بعد الانتخابات

تغطية خاصة: نحو الانتخابات الإسرائيلية العامة

# علاقات نتنياهو بحيتان المال باتت تثير شبهات ومطالبات بالتحقيق!

**\* ليس خفيا على الحلبة السياسية علاقة بنيامين نتنياهو بكبار حيتان المال وانتهاجه سياسة اقتصادية تخدم مصالحهم \* حملوه إلى رئاسة الحكومة مرتين وليس واضحا مصير الثالثة حتى الآن \* مراقبون يطرحون أسئلة خطيرة حول طبيعة هذه العلاقة ومنهم من يطالب بالتحقيق فيها جنائيا \* نتنياهو يتلقى "الرشوة الأكبر" وغير المسبوقة بشكل صحيفة "يسرائيل هيوم" \* لظلال حيتان المال باتت تتحرك بسرعة خلف ستائر مسرح الانتخابات القريبة \***



رئيس نتنياهو أمام اختبار صعب.

## كتب برهوم جرابيسي:

لم يسع نتنياهو في أي وقت إلى إخفاء علاقاته بكبار الرأسماليين المؤثرين على الاقتصاد الإسرائيلي، منذ بدء ظهوره في مقدمة الحلبة السياسية في النصف الأول من سنوات التسعين من القرن الماضي، مروراً بوصوله إلى كرسي رئاسة الحكومة لأول مرة العام ١٩٩٦، وعلاقته المتينة بكبار المستثمرين- حيتان المال- بداية مع الأميركيين، واليهود منهم خاصة، ولاحقاً في سنوات الألفين حينما برزت علاقته بالحيتان الإسرائيلييين، والانطباع السائد أنهم هم من أوصلوه إلى رئاسة الحكومة مجدداً، بعد أن كانت شعبيته في حضيض كبير، حتى سنوات الألفين الأولى، ويُعد نتنياهو "نجم" ظاهرة علاقة رأس المال بالسلطة، وزعم كثرة الأحاديث عن دعمه المباشر وغير المباشر من حيتان المال، إلا أنه حتى الآن لم يواجه نتنياهو تحقيقاً جنائياً حول طبيعة هذه العلاقات التي تستعرضها من حين إلى آخر وسائل إعلام كثيرة.

حينما وصل نتنياهو في العام ١٩٩٦، بفارق ضئيل جداً عن منافسه زعيم حزب "العمل" في حينه، شمعون بيريس، لم يجد دعماً محلياً من حيتان المال، ولهذا كان نتنياهو يتلقى الدعم من اليمين الأميركي المحافظ، وخاصة اليهود منهم، ولم يصد في الحكم لأكثر من ٣٤ شهراً، وانهارت حكومته سريعاً، وكانت تلك أقصر عمر ولاية برلمانية منذ العام ١٩٦١، وغاب نتنياهو في العام ١٩٩٩ عن الحلبة السياسية، إلى أن عاد إليها في العام ٢٠٠٢، حينما عاد لليهود إلى رئاسة الحكومة، وتولى في العام ٢٠٠٣ حقيبة المالية في حكومة أريئيل شارون الثانية، وانتهج سياسة اقتصادية شرسة، ضرب فيها الكثير مما كان يُحسب على "سياسة الرفاه"، فحُضِرَت المخصصات الاجتماعية التي تدفعها مؤسسة الضمان بنسب هائلة، وأولها مخصصات الأهل التي تتلقاها كل عائلة عن كل ولد دون سن ١٨ عاماً، ومخصصات البطالة، إضافة إلى ميزانيات استثنائية تتلقاها البلديات في البلدات والمدن الفقيرة، وقائمة الضربات تطول.

ونستطيع القول إن ولاية نتنياهو في وزارة المالية بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، قرنته أكثر إلى كبار الرأسماليين الإسرائيليين، ومع انحياز حكومة "كديما"، في نهاية العام ٢٠٠٨، أبقى من أيقن منهم أن نتنياهو هو "القادر" على وضع السياسة التي تخدم مصالحهم، فحملوه إلى رئاسة الحكومة في انتخابات ربيع العام ٢٠٠٩، وأربنا في ذلك العام اصطفايات اقتصادية غريبة عجيبة، مثل التسييق العلني بين رئيس اتحاد النقابات "الهستدروت" عوفر عيني، مع عدد من كبار حيتان المال، واتحاد الصناعيين، فكان عيني عزاب دخول حزب "العمل" إلى حكومة نتنياهو الثانية، وضمن ما سُمي في حينه "هدوءاً نقابياً" لعامين كاملين، بمعنى عدم خوض أية نضالات نقابية كبرى، وخاصة إضرابات، وفي تلك الفترة، أعاد نتنياهو سياسته الاقتصادية بصقريتها، ولكن لم يحقق في تلك الحكومة (٢٠٠٩-٢٠١٣) كل ما أراد.

وحيثما عاد نتنياهو وشكّل الحكومة للمرة الثالثة بعد انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، "وجد" أمامه عرباين لسياسته الاقتصادية، يائثر لبيد الذي دخل الكنيست بقوة برلمانية من ١٩ مقعداً ملوحاً بشعارات حملة الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في صيف ٢٠١١، وبتحالي ببنييت الذي جاء على رأس حزب اليمين الأكثر تطرفاً ووجد غالبية أحزاب المستوطنين، وشكّل الاثنان مع نتنياهو مثلثاً مانعاً لدخول كتلتي المتدينين الحريديم إلى الحكومة، والذين يمتنعون سياسة اقتصادية تشكيفية كلياً، خاصة في ما يتعلق بالمخصصات التي تصل إلى جمهورهم مباشرة، وهذا ما أتاح لنتنياهو العودة إلى سياسته الاقتصادية إبان حكومة شارون، وضرب المخصصات الاجتماعية وغيرها من السياسات، في حكومته الأخيرة، ظهر نتنياهو بعلاقة واضحة

جليّة للعيان بحيتان المال، ولم يتردد في المجاهرة بالدفاع عنهم، في مواجهة العديد من المبادرات التي كانت ستسبب بهم، مثل منعه رفع الضريبة على الشركات بنسب عالية، وأقصى ما وافق عليه رفعها تدريجياً من ٢٥٪ إلى ٢٦٫٥٪، بدلاً من ٣٤٪ حتى نهاية سنوات التسعين من القرن الماضي، ما أفقد الخزينة العامة سنوياً مليارات الدولارات، ومثال أبرز على نهج نتنياهو كان قانون تعدد الاحتكارات، الذي طُرِح لأول مرة فكرة في العام ٢٠٠٧، في أجواء الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة، ويهدف إلى منع تعدد الاحتكارات لدى مستثمر واحد أو مجموعة اقتصادية واحدة، منعا لتأثر احتكار بانهايار احتكار آخر، ولكن من أبرز دوافع القانون كان الحد من ظاهرة سيطرة حيتان المال على صناديق التقاعد المتداولات في البورصة، لتمويل ودعم ومشاريهم الاقتصادية، فتلك الصناديق، بمعنى توفيرات العاملين التقاعدية، تلقت ضربة كبيرة مع انهيار البورصة الاقتصادية في سنوات الألفين، بفعل الأزمة الاقتصادية.

وفي ظل الحكومة المنحلة نجح نتنياهو مع عرباينه، ومع الداعمين الآخرين أفغدور ليبرمان وتسيبي ليفني، كرؤساء أحزاب ائتلاف، في تفرغ القانون من جوهره الأول، وإقراره نهائياً في الكنيست بصيغة مخففة، كان وصياً عليها رئيس حزب المستوطنين نفتالي بينيت، ونذكر مثالا عينا على هذا التخفيف، جانب وسائل الإعلام، فقنوات التلفزيون والإذاعة التجارية، بترخيص

حكومي، ضمن ما يسمى "سلطة البث الثانية" تحت سيطرة حيتان المال، الذين يستخدمون هذه القنوات لصياغة رأي عام، يخدم مصالحهم، وبضمن هذا شراء السياسيين البارزين في فلك السلطة ورأس الهرم الحاكم، وبحسب الصيغة النهائية للقانون، فإنه سيدخل حيز التنفيذ في قطاع الإعلام فعلياً في العام ٢٠٣٠، إذ أن القانون بنصه الجاف سيدخل حيز التنفيذ في هذا القطاع في العام ٢٠١٧، ولكن في العام ٢٠١٥، الذي سيطر علينا بعد أيام قليلة، سيتم تجديد عطاءات القنوات التلفزيونية والإذاعية لمدة ١٥ عاماً، أي حتى العام ٢٠٣٠، وحينما يدخل القانون حيز التنفيذ في العام ٢٠١٧، فإنه لا يستطيع تغيير الوضع القائم، بفعل المبدأ القانوني، وبهذا سيستمر حيتان المال في يطرهم على وسائل الإعلام، بموازاة احتكاراتهم الأخرى.

## شبهات ملموسة

كثيرة هي القضايا والتقارير الصحافية التي ظهرت في السنوات الأخيرة، وتستعرض جوانب اشكالية، بنظر القانون الإسرائيلي، لعلاقة نتنياهو بكبار المستثمرين وحيتان المال، وآخرها صدر قبل أيام في صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية، في مقال للكاتب والمحلل روثم شطريكمان، يعرض فيه عدة لقاءات بين نتنياهو ومستثمرين كبار، تمت في أوقات مصيرية لهم، ما يثير شبهات بالإمكان القول إنها جنائية، ليطالب شطريكمان بإجراء تحقيق جنائي مع نتنياهو حول تلك اللقاءات، ويكتب شطريكمان "إن بنيامين نتنياهو ليس يهود أولمرت، وخلافاً لسلفه في المنصب فإن رئيس الحكومة الحالي، الذي قرر أخذنا إلى دوامة (الانتخابات)، لا لزوم لها، وكلفتها باهظة، ليس فساداً، فصحيح أنه جرى التحقيق معه في الماضي في عدة حالات، لكن لم تقدم ضده أبداً أية لائحة اتهام، ولكن هذا لا يعني عدم التحقيق الآن حول نشاطه، فحتى لو نسينا للحظة، قضية "بيبي تورز" (أحدى شبهات الفساد المتعلقة بتكاليف سفر نتنياهو إلى الخارج (المحزر)، وقضايا أخرى من الماضي، فإن نشاط ونهج نتنياهو في العامين الأخيرين، ومنها ما هو متعلق بقرارات اقتصادية هامة اتخذتها حكومته، وكل هذا يحتاج إلى فحص دقيق".

ويتابع شطريكمان "لقد التقى نتنياهو في لقاء خاص ومنفرد في بيته مع الكنيست المسيطر على حقول النفط) إسحاق تشوفا، قبل وقت قصير من صدور قرار الحكومة بشأن تصدير الغاز، والسماح بتصدير ٤٠٪ من مخزون الغاز في حقول البحر الأبيض المتوسط، هذا القرار الذي أثر كثيراً على مصالح تشوفا، وقد كشفت عن اللقاء في بيت نتنياهو النائبة عن حزب العمل شيلي ييحموفيتش".

ويكشف شطريكمان عن لقاء آخر لنتنياهو يؤثر في شبهات من حيث هوية الشخصية والتوقيت، ففي الخريف الماضي التقى نتنياهو مع أودي أنجل، أحد أصحاب الأسهم في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، وهو يملك أسهم في إحدى شركات الاستثمار الكبرى المعروفة، ولم يعرف أحد مضمون تلك الجلسة، التي هي كباقي الجلسات من هذا النوع التي تجري في بيته على انفراد ومن دون أي توثيق لها، ومن دون حضور أي من المساعدين، ما يعني أنها تجري بسرية تامة، لكن من الواضح أنه كانت حاجة شخصية لهما لهذه الجلسة، التي عقدت قبل وقت قصير من تعيين وزير جديد للاتصالات بدلاً من الوزير غلعاد إردان، الذين جرى تعيينه وزيراً للدخالية.

ويتابع شطريكمان قائلاً إن الأمر تكشف أكثر، بعد أن أخذ نتنياهو لنفسه صلاحيات وزير الاتصالات، وأول قرار اتخذه كان إلغاء قرار الوزير إردان بتقسيم السيطرة على القناة الثانية للتلفزيون، ليبقى الوضع على ما كان قائماً من قبل، وهذا كان أمراً جيداً لأودي أنجل ذاته، الذي التقى نتنياهو في بيته من قبل.

ويقول شطريكمان إن العلاقة المقلقة أكثر من غيرها هي علاقة نتنياهو بنوجي دانكنر، أحد أكبر المستثمرين سابقاً، قبل أن ينهار مالياً، إذ أن نتنياهو يلتقيه من حين إلى آخر، ولكن كان من الصعب معرفة عدد اللقاءات بينهما، خاصة تلك التي كانت تجري في أوقات مصيرية، ولها علاقة بقرارات قضائية وسلطوية حول مسألة دانكنر وتورطه بالديون وعجزه عن تسديدها، والشخص المشترك لنتنياهو ودانكنر هو نير حيفتس، الذي تربطه علاقة وثيقة جداً بعائلة نتنياهو، لكنه في ذات الوقت المسوق الإعلامي لدانكنر.

وبحسب ما نشرته صحيفة "يديעות أchronوت" قبل أيام، فإن دانكنر التقى نتنياهو عشية صدور تقرير لجنة الفحص الرسمية في مظاهر تعدد الاحتكارات، الذي سبق إقرار القانون السابق ذكره هنا، ودانكنر هو أحد الأسماء البارزة سابقاً في ظاهرة تعدد الاحتكارات، التي تشكل خطراً على استقرار الاقتصاد، لأنه إذا ما انهار المستثمر أو المجموعة الاستثمارية، فمن شأن هذا أن يضرب عدة قطاعات لهذه المجموعة.

## "الرشوة الأكبر"

هذه ليست القضايا الوحيدة عن نتنياهو، فهو معروف بتمسكه بالمدرسة الاقتصادية الصقريّة الشرسية، التي كانت قائمة في الولايات المتحدة، وكانت أساس السياسة الاقتصادية، إلى أن جرى التراجع عنها نوعاً ما في أعقاب اندلاع الأزمة الاقتصادية الكبيرة في العام

٢٠٠٧ ولاحقاً، وقد انعكست على العالم، لكن العلاقة التي لا تجد لها مثيلاً خلال ٦٦ عاماً من سنوات إسرائيل هي صدور صحيفة يومية مجانية، تهاجر بولائها المطلق لشخص بنيامين نتنياهو، ابتداءً من النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ وحتى اليوم، وهي صحيفة "يسرائيل هيوم" التي يملكها الثري الأميركي اليهودي شلدون أدلسون، صاحب واحدة من أكبر شركات القمار في العالم، إن لم يكن أكبرها، ومعروف بمواقفه اليمينية العنصرية الحادة ضد الشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من الشفافية المزعومة في إسرائيل، إلا أن أية جهة من الجهات التي تلاحق الفساد، لم تحقق بهذه القضية، التي تعد وفق كل القوانين الإسرائيلية وتفسيراتها، رشوة حزبية واضحة تخرق القانون القائم، وقيل إن محل الكنيست نفسه بشهر واحد صادقت الهيئة العامة للكنيست، بالقراءة التمهيدية، على مشروع قانون بادر إليه النائب عن حزب "العمل" إيتان كابل، ونواب من أحزاب أخرى، بما فيها الائتلاف الحاكم، ويهدف إلى الحد من توزيع "يسرائيل هيوم" بهذا الحجم، كصحيفة يومية، نظراً لطبيعتها، وقد مر القانون بأغلبية ٤٣ نائباً مقابل ٢٣ نائباً، إلا أن حل الكنيست أوقف عملية التشريع، وحتى أن إحدى الصحف الإسرائيلية ادعت أن هذا القانون، الذي حظي بأصوات من الائتلاف الحاكم، كان أحد الأسباب التي جعلت بنيامين نتنياهو يسارع إلى حل الكنيست.

وقال كابل في خطابه أمام الهيئة العامة مدافعاً عن القانون، مقتبساً ما جاء في نشرة "معهد الديمقراطية الإسرائيلية" "كيف حقاً حطمت صحيفة يسرائيل هيوم سوق الصحافة المطبوعة في إسرائيل، فخلال سبع

سنوات، وبموازاة توزيع الصحيفة مجاناً، نجحت وسائل الإعلام التابعة لشلدون أدلسون في أن تحطم بشكل دائم ومتواصل سوق الإعلانات المطبوعة، التي هي مصدر الدخل الأساس للصحف المنافسة".

وتابع كابل مخاطباً النواب "بكلمات بسيطة، فإن أحد الأشخاص الأثرياء في العالم لا يبيع الإعلانات للمعلنين بأسعار حضيض فقط لأنه يهوى الخسارة، بل هو يفعل هذا كي ينهار منافسوه، من أجل القضاء على الصحافة المطبوعة في إسرائيل. لقد أن الأوان كي نقول بكلمات واضحة، عن الجانب الآخر في هذه القضية، فالكل يعرف أن صحيفة يسرائيل هيوم تستطيع أن تصدر بهذا الشكل، ليس بسبب نجاحها كصحيفة، وإنما بفضل مئات ملايين الدولارات التي يكسبها أدلسون من القمار وتتدفق عليه من خلف المحيط".

وقال كابل "إنه في كل مرة يوزع فيها نسخة إضافية مجاناً، أو يبيع إعلاناً بسعر حضيض، فإنه يخسر مالا، لكن في كل مرة يخسر مقامر في الكازينو أمواله وثرواته، فإن صحيفة يسرائيل هيوم تربح الكثير، فهل أحد هنا في هذا البيت (الكنيست) يفكر بصدق أن هذا مشهد طبيعي لصحيفة؟ وهل هكذا تبدو المنافسة العادلة في الصحافة، التي يمكن أن يستمر هذا العار من دون تدخل بيت المشرعين (الكنيست)؟".

ويضيف كابل مجاهراً بعلاقة "يسرائيل هيوم" ومالكها بنيامين نتنياهو: "يقولون لي، إنك تعارض يسرائيل هيوم لأن لديها أجندة يمينية، وأنا لا أعارض صحافة إيديولوجية، فهي مثيرة للجدل الشعبي، وتدب فيه النشاط، إلا أن يسرائيل هيوم ليست صحيفة إيديولوجية، بل هي ظاهرة لا مثيل لها في العالم الحر،

(إبأ)

فهذه الصحيفة لا تلتفت يميناً ولا تجنح يساراً وهي ليست وسطاً، بل إن كل جوهرها هو تقديس شخصية القائد، فبدلاً من أن تكون الصحيفة كلب حراسة للديمقراطية، باتت كلباً مهاجماً لحماية نتنياهو، تتملق أمام أسياها، وتعزز، بموجب الأوامر، كل من لا يتوافق مع خط الصحيفة". وقال كابل "كثيرون يتحدثون عن علاقة رأس المال بالسلطة، وأنا أسأل، ما يوجد أبرز من هذه العلاقة المائلة في هذه القضية؟، إن يسرائيل هيوم هي بمثابة تبرع (حزبي) لا يتم الإفصاح عنه (بموجب القانون) بقيمة مليارات الشيكالات، إذ أن شلدون أدلسون، يصرف المليارات التي يجيئها من الإعلانات لخدمة سياسي واحد".

## الانتخابات القريبة

على الرغم من أننا في بدايات الحملة الانتخابية، التي ما تزال بحاجة لظهور الكثير من التفاصيل فيها لنعرف وجهتها، فإن لظلال حيتان المال بدأت تظهر بتحرك مكثف خلف ستائر المسرح الانتخابي، لتعرف مسبقاً أن سعيهم لتحديد وجهة النتائج النهائية للانتخابات سيتصاعد أكثر من الجولات الانتخابية البرلمانية الأخيرة بالذات.

وهناك أسئلة عديدة سنتابها في المرحلة المقبلة أمام ما يبدو مرحلياً من تراجع في شعبية نتنياهو، وظهور برلمان أكثر تشرداً، ما يضعف استقرار الحكومة أكثر، ويجعل ولايتها هي أيضاً قصيرة، وما هو مؤكد أن تأثير كبار حيتان المال على حكومة ضعيفة في تركيبها يكون أشد.

# صدام علني بين نتنياهو وليبرمان!

وتابع ليبرمان «أنا لا أهرب من المشاكل ولا أكنسها تحت البساط. ينبغي أن نتحلى بالمسؤولية والجدية، وألا يكون كل شيء شعارات. لكن لأسفي نحن ننجح مرة أخرى لإصااف، لا يوجد يسار أو يمين. يوجد أشخاص جديون ولا ينجرون ويوجد أشخاص ينجرون».

ورحب ليبرمان بالوحدة بين هرتسوغ ورئيسة حزب الحركة تسيبي ليفني، وقال إنه يؤيد تشكيل أطر حزبية كبيرة، واعتبر أنه يوجد إهدار للفكرة في هذه الوحدة، لأن هرتسوغ وليفني "يتحدثان عن التناوب بدلاً من الجهر. ما الذي يقترحانه؟ ما هي الحلول برأيهما؟"، كذلك نفى ليبرمان أنباء ترددت حول إقامة قائمة مشتركة بين حزبه وحزب "كولانو" (كلنا) الجديد، الذي أقامه الوزير السابق والمنشق عن حزب الليكود، موشيه كلون.

ورد متحدثون باسم حزب الليكود على ليبرمان بالقول إنه "يتنكر كقائد يميني، لكن من بصوت لحزبه، سيحصل على حكومة يسار". وأضافوا أن «أقوال ليبرمان بشأن استعدادة للجلوس في حكومة برئاسة هرتسوغ تدل على أن التصويت لليبرمان قد تحرك أصواتنا من اليمين إلى اليسار وتتسبب بتشكيل حكومة يسار، وواضح أن كل من يريد حكومة قوية وواسعة برئاسة نتنياهو، وتكون مستندة إلى كتلة اليمين واليمين - الوسط، عليه أن يصوت هذه المرة لليكود برئاسة نتنياهو».

ورفض المتحدثون الانتقادات لنتنياهو حول أدائه خلال العدوان على غزة، وقالوا إن "رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أدار عملية 'الجرف الصامد' العسكرية بحزم ومسؤولية سوية مع وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الجيش ولم ينجح وراء مقترحات مختلفة ومتنوعة، وتمت إدارة العملية العسكرية من خلال رؤيا شاملة من أجل الحفاظ على أمن الدولة وحياة المواطنين والجنود».

برز خلال الفترة القليلة الفائتة خلاف بين رئيس الحكومة الإسرائيلية ورئيس الليكود بنيامين نتنياهو ورئيس حزب "يسرائيل بيتينو" (إسرائيل بيتنا)، وزير الخارجية أفغدور ليبرمان.

وكان ليبرمان أحد أهم شركاء نتنياهو في الحكم، وخاض حزباها، "يسرائيل بيتينو" والليكود، الانتخابات الماضية ضمن قائمة "الليكود بيتينو (الليكود بيتنا)، المشتركة. ولدى تشكيل الحكومة المنتهية ولايتها، امتنع نتنياهو عن تعيين أحد في منصب وزير الخارجية، وأبقى المنصب شاغراً إلى حين انتهاء محاكمة ليبرمان بقضايا فساد. وفعلاً، بعد انتهاء المحاكمة عين نتنياهو ليبرمان وزيراً للخارجية، وهو منصب ما زال يشغله حتى الآن.

لكن هذه الشراكة تحولت إلى صدام بين الرجلين مؤخراً، بعدما هاجم ليبرمان نتنياهو على خلفية أدائه خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الصيف الماضي. كما أعلن ليبرمان أنه لا يرفض الانضمام إلى حكومة برئاسة رئيس حزب "العمل" إسحاق هرتسوغ، خصم نتنياهو. ورد متحدثون من حزب الليكود بالقول إن التصويت لليبرمان في الانتخابات القريبة هو بمثابة تصويت "لأحزاب اليسار".

وقال ليبرمان "لست بعلاقة مثالية مع نتنياهو، لكنه أوضح أنه ليس شريكاً في الشعار "فقط ليس نتنياهو"، وأضاف أنه توجد نقاشات بينه وبين نتنياهو وهو «وعلى ما يبدو ستكون هناك نقاشات أخرى... وهناك خلافات».

وانتقد ليبرمان أداء نتنياهو خلال العدوان على غزة، وكان وزير الخارجية يدعو إلى احتلال قطاع غزة وإسقاط حكم "حماس". وقال في هذا السياق إنه «في السياسة مثلاً هي الحال في كرة القدم، ثمة أهمية للحفاظ على المباراة، وعدم الانجرار. وقتل خلال عملية 'الجرف الصامد' إنه يحظر علينا الانجرار. لكننا جرنا، ولم نبادر. وإذا كان الأمر قد فرض علينا، ولا خيار آخر أمامنا، كان يتعين علينا الذهاب حتى النهاية».

## تراجع الفقر في إسرائيل رغم تقليص المخصصات الاجتماعية يثير الشكوك حول دقة التقرير!

**\*التقرير الرسمي يستثني للعام الثاني عرب النقب الذين يشكلون ٢٥٪ من السكان ونسبة الفقر بينهم ٧٥٪\* الفقر بين العرب ٥١٪ وبين اليهود ١٤٫٥٪\* التقرير يدعي تراجع الفقر بفعل زيادة الانخراط في سوق العمل وخاصة النساء العربيات**

**\*بحث "مركز طابوب" : ٨٠٪ من العائلات الإسرائيلية لا تقدر على تسديد مصروفاتها الشهرية\***



إسرائيل: أقول «دولة الرفاه».

دعوات لرفع الحد الأدنى من الرواتب، المجد منذ ما يزيد عن ستة أعوام، وتهديد النقابات بالإضراب العام، ما لم يتم التوصل إلى اتفاق حول رفع الحد الأدنى. وكان الحد الأدنى من الأجر قد شهد تجميدا على مدى نحو ست سنوات، حينما كان سعره بموجب سعر الصرف اليوم ألف دولار (في حينه ٨٨٠ دولارا). إلى أن بادرت حكومة إيهود اولمرت، بمبادرة من كان وزير الدفاع ورئيسا لحزب العمل، عمير بيرتس، في العام ٢٠٠٦، لرفع الحد الأدنى من الأجر على مرحلتين، كانت آخرها العام ٢٠٠٨، وارتفع إلى المستوى الذي هو عليه الآن.

وقال مدير عام جمعية "لتيت" عيران فايننر، التي تعنى بالقضايا الاجتماعية، وتقديم المساعدات للشرائح الأكثر فقرا إنه ليس مفاجئا أنه في السنة التي يتم فيها تقليص مخصصات الأولاد، وارتفاع كلفة المعيشة، وزيادة ضريبة المشتريات، وتقليص الصرف الرسمي العام على الصحة والرفاه، واستمرار السياسة الحكومة المناقضة للاحتياجات الاجتماعية، يظهر تقرير الفقر ليبلغنا عن انخفاض حاد في نسبة الفقر.

ويقول فايننر، إن معطيات العام ٢٠١٤ المنتهي بالتجزئة، تعكس صورة مغايرة لتلك التي تظهر في تقرير الفقر، وتؤكد أن الفقر استفحل وزاد عمقا ولم يترجع.

وقال المدير العام لمجلس حماية الطفل، إسحاق كيدمان، "نحن نبارك خروج كل طفل من دائرة الفقر، ولكن ما يزال كل طفل ثالث في إسرائيل غارقا في دائرة الفقر، كما أن كثيرين من الأطفال يعيشون فوق خط الفقر بقليل، بمعنى أنهم ما زالوا يعيشون الفقر، ومن دون خطة متعددة السنوات، لمكافحة الفقر، فسيكون من الصعب انزال نسبة الفقر إلى ما دون ٢٠٪، ولهذا لا يوجد مبرر للتفاخر بمعطيات تقرير الفقر".

وقال النائب محمد بركة، رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، إن تقرير الفقر يثير من جديد أسئلة تدعم استنتاجنا بعدم مصداقيته، لأننا نؤكد أن الفقر هو أعمق مما تدعيه المؤسسة الإسرائيلية، ففي العام الماضي جرى خفض المخصصات الاجتماعية، ما قلص مداخيل العائلات الفقيرة، وغالبيتها من العرب، ولكن التقرير يزعم عكس ذلك، بادعاء زيادة الانخراط في العمل، إلا أن استثناء العرب في النقب من استطلاع مكتب الإحصاء، يزيد أكثر من الشكوك حول استنتاجات تقرير الفقر.

وأضاف بركة إن إحصائيات الفقر بين العرب هي نتيجة تزيدها المؤسسة الإسرائيلية، من سياسة التمييز العنصري، بأن بنقى شريحة ضعيفة تركز طوال الوقت وراء قوت يومها، وتفرض في هوموها اليومية، واستبعادها عن الانتشغال في القضايا الأكبر، وبناء مستقبل عصري ومتطور للأجيال الناشئة، فهذه هي السياسة القائمة منذ ما يزيد عن ٦٦ عاما، ولا تكفي إسرائيل بما هو قائم، بل تريد قوننة هذه السياسة من خلال ما يسمى "قانون دولة القومية اليهودية".

حجم الفجوات الاجتماعية ومستوى الفرق في الفقر بين القطاعات المختلفة. بموازاة تقرير الفقر الرسمي السنوي، صدر تقرير آخر عن مركز الأبحاث "طابوب"، ومما جاء فيه أن ٨٠٪ من العائلات في إسرائيل لا تقوى على تسديد مصاريفها الشهرية. وقسم البحث الجمهور إلى خمس مستويات من حيث مداخل العائلة، وقال إن الخمس الخامس، صاحب المداخيل الأعلى، ينهي مصاريف الشهر مع معدل فائض من ٦٣٠ دولارا، بينما الخمس الرابع الذي يليه ينهي الشهر بمعدل عجز بنحو ٢٣٥ دولارا، أما الخمس الأول، صاحب المداخيل الأدنى، فإن معدل العجز الشهري عنده يصل إلى ٨٠٠ دولار، وهذا بعد الأخذ بالحسبان شكل مصروف كل مجموعة من الجمهور.

ويقول "مركز طابوب"، إن العجز الشهري فيه تفاوت بحسب الشرائح السكانية، ف لدى "الحريديم" يصل معدل العجز إلى ٨٥٠ دولارا، ولدى العرب يتراوح العجز ما بين ٤٩٠ إلى ٥٧٠ دولارا شهريا، أما لدى اليهود من دون الحريديم، فإن المعدل يهبط إلى ٢٢٠ دولارا شهريا.

### ردود فعل

يقول المدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) البروفسور شلومو مور يوسف إن توصيات لجنة التحقيق في مسبات الفقر، التي أقامها وزير الرفاه المستقيل مئير كوهين، واتفاق رفع الحد الأدنى من الأجر، الذي جرى التوصل إليه بين اتحاد النقابات (الهستدروت) وأصحاب العمل، من شأنهما أن يقلصا حجم الفقر في إسرائيل، إلا أن المبلغ الذي خصصه الوزير في حدود ٤٣٠ مليون دولار، لتطبيق جانب من التوصيات، والاتفاق على تطبيق رفع الحد الأدنى من الأجر على مدى عامين، ابتداء من شهر أيار المقبل، من شأنهما أن يقللا من تأثير هذه القرارات على دائرة الفقر.

ودعا مور يوسف إلى رفع مخصصات الأولاد مجددا، التي جرى خصمها بنحو ٦٠٪، وإلى رفع سقف الاستحقاق لمخصصات ضمان الدخل، التي تدفع لمن لا يستحقون مخصصات البطالة، أو لذوي الرواتب المتدنية جدا.

وكان اتحاد النقابات العامة "الهستدروت" وأرباب الصناعة ووزارة المالية قد توصلوا إلى اتفاق يقضي برفع تدريجي للحد الأدنى من الأجر بنسبة (١٦٫٥٪ على ثلاث مراحل، تمتد على فترة عامين ونصف العام، ليرتفع من ٤٣٠٠ دولارا، شيكل اليوم إلى ٥ آلاف، أي من ١٠٨٠ دولارا، إلى ١٢٦٥ دولارا، وفق سعر الصرف الأخير (٣٩٥) شيكل للدولار)، تكون الدفعة الأولى في شهر أيار ٢٠١٥، والثاني مطلع العام التالي ٢٠١٦، والثالثة والأخيرة في منتصف العام ٢٠١٧.

وكانت وزارة المالية واتحاد النقابات العامة "الهستدروت"، واتحاد الصناعيين قد شرعوا في مفاوضات مكثفة، للتوصل إلى اتفاق حول الحد الأدنى من الأجر ورفعها في الفترة المقبلة، بعد أن صدرت عدة

بين ١٢٪ إلى ١٣٪ من إجمالي السكان (وهناك تضارب كبير في النسب الرسمية التي تميل إلى تخفيضا)، فإنهم قرابة ٥٠٪ من الفقراء اليهود، ما يعني أن نسبة الفقر بين اليهود من دون الحريديم بالكاد تصل إلى ٨٫٥٪.

### الانخراط في العمل والفقر

وكما ذكر، فإن التقرير يدعي أن التراجع الحاصل في نسبة الفقر ناجم عن الارتفاع الكبير في الانخراط في سوق العمل، ولكن المعطيات تشير إلى فقرة كبيرة ليست واضحة، إلا إذا كانت هي أيضا نتيجة لإعادة النظر في الشريحة المستطلعة. ويقول التقرير إن نسبة الانخراط في سوق العمل، من الشريحة العمرية ٢٥ إلى ٦٤ عاما، ارتفعت من ٦٤٫٦٪ في العام ٢٠١٢، إلى ٧٠٫٣٪ في العام ٢٠١٣، رغم أن القوة العاملة ارتفعت بنسبة ٢٪ فقط، بينما البطالة استمرت في التراجع صعودا وهبوطا في العامين الأخيرين، في محيط ٦٪، ولم يشرح مكتب الإحصاء كيف ولماذا ارتفعت نسبة المنخرطين في سوق العمل في عام واحد بنسبة ٨٫٨٪.

ونرى أن نسبة انخراط الرجال اليهود في سوق العمل بلغت ٧٨٪، مقابل ٧٣٫٨٪ بين الرجال العرب، كما بلغت نسبة انخراط النساء اليهوديات ما يزيد بقليل عن ٧٩٪، مقابل ٣٤٫٧٪ بين النساء العربيات، وهي نسبة أعلى من النسبة المتداولة، أقل من ٣٠٪.

اللافت جدا في معطيات الانخراط في سوق العمل نجده لدى جمهور المتدينين المزمتمين "الحريديم"، فحسب بحث علمي صدر مؤخرا، فإن نسبة انخراط الرجال الحريديم (٣١٫٧٪) مقابل ٦١٪ بين نساء الحريديم، ويعود هذا الفارق إلى أن الرجال "يفضلون" البقاء في المعاهد الدينية لدراسة التوراة، وهي "المهمة" غير المنوطة بجمهور النساء، لكن التقرير ذاته يقول إن التقديرات الرسمية تشير إلى أن نسبة انخراط رجال الحريديم (٣٩٫٤٪) مقابل (٦٣٫٦٪) وكل هذه تقديرات، علما أن التقديرات تختلف بفوارق كبيرة بشأن نسبة الحريديم من إجمالي السكان، وتتراوح ما بين ٩٪ وحتى ما يزيد عن ١٣٪ من إجمالي السكان.

ولكن الخروج إلى العمل لم يكن منقذا للكثير من العائلات العربية، التي تواصل الفرق في فقرها، وبحسب تقرير الفقر الرسمي هذا، فإن ٧٩٪ من العائلات اليهودية التي فيها عامل، تعيش تحت خط الفقر، بينما تفقر هذه النسبة بين العرب إلى ٣٨٫٥٪ وبين الحريديم إلى ٤٢٫٢٪.

وبين التقديرات أن عدد العائلات الفقيرة التي فيها عاملان ارتفع بنسبة ١٠٪، بينما انخفض عدد العائلات الفقيرة التي فيها عامل واحد، ويشير التقرير إلى أن أساس العائلات التي زاد فيها عدد العاملين كانت عائلات من جمهوري العرب والحريديم، فنرى أن ٢٤٪ من عائلات الحريديم التي فيها عاملان تعيش تحت خط الفقر، وتهدت هذه النسبة لدى العرب إلى ٢١٪. أما بين اليهود من دون الحريديم فهي ٢٨٪، وهذه الفجوة تعكس

"فاجأ" تقرير الفقر الرسمي، الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعية الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) في الأسبوع الماضي، بإعلانه عن تراجع نسبة الفقر العامة، من ٢٣٫٥٪ بين الأفراد، في العام ٢٠١٢، إلى ٢١٫٨٪ في العام الماضي ٢٠١٣، في الوقت الذي كانت تشير فيه التوقعات إلى ارتفاع نسب الفقر، بعد أن أقدمت حكومة بنيامين نتنياهو على تقليص المخصصات الاجتماعية، خاصة مخصصات الأولاد، إلا أن "المؤسسة" زعمت أن التراجع ناجم عن ارتفاع كبير في الانخراط في سوق العمل، من ٦٤٫٦٪ في العام ٢٠١٢، إلى ٧٠٫٣٪ في العام ٢٠١٣، ضمن الشريحة العمرية من ٢٥ عاما إلى ٦٤ عاما.

لكن في مقدمة التقرير، تشير مؤسسة الضمان إلى أن مكتب الإحصاء المركزي أجرى تعديلات في الشريحة المستطلعة، وشمل في التقرير الأخير ١٥ ألف عائلة، وادعى أنه زادت شريحة المواطنين العرب في الشمال، كما ضم لأول مرة شريحة من القرى التعاونية اليهودية (الكيبوتسات)، التي بدأ سكانها يخرجون إلى أماكن عمل خارج قرَاهم، ولكن في المقابل، فإنه للعام الثاني على التوالي، استثنى المكتب عرب النقب، الذين يبلغ تعدادهم نحو ٢٠٠ ألف نسمة، بادعاء صعوبة العمل في تلك المنطقة، ولكن هؤلاء يشكلون نسبة ١٤٫٢٪ من المواطنين العرب، من دون فلسطيني القدس، ونسبة ٢٥٪ من إجمالي السكان، وحينما نعلم أن نسبة الفقر العامة بينهم تصل إلى ٧٥٪ كحد أدنى، فإن هذا من شأنه أن يرفع النسبة العامة بحوالي ٥٫٥٪ تقريبا، ويرفع نسبة الفقر بين العرب بنحو ٠٫٧٪، ولكن كما يبدو فإن التراجع حاصل فعلا، لأن التراجع كان أيضا مقارنة بالعام ٢٠١٢، الذي لم يشمل عرب النقب هو أيضا.

ويقول المحلل الاقتصادي ليئور ديتال إن تقرير الفقر الحالي لا يعكس التأثير الكامل لتقليص المخصصات الاجتماعية، وخاصة مخصصات الأولاد، الذي فرضه وزير المالية يائير لبيد مع رئيس حكومته بنيامين نتنياهو، كون هذا التقليص كان في الأشهر الخمسة الأخيرة من العام ٢٠١٣، وبحسب ديتال، فإنه لو بقيت مخصصات الأولاد على حالها في العام الماضي، لشهدنا انخفاضا أكبر في الفقر بين الأولاد، بنسبة ٠٫٨٪.

وتحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي خط الفقر في إسرائيل، بالنسبة للفرد الواحد، بـ ٢٨٨٩ شيكلا (٧٦٥ دولارا وفق سعر الصرف الحالي)، وهو يزيد بنسبة ٢٥٪ عن خط الفقر الأساسي للفرد الواحد، أما بالنسبة لعائلة من شخصين، فإن خط الفقر هو ٤٧٨٣ شيكلا (١٢٦٥ دولارا)، وثلاثة أشخاص ٦٣٣٨ شيكلا (١٦٣٥ دولارا)، وأربعة أشخاص ٧٦٥٣ شيكلا (١٦٦٢ دولارا)، وخمسة أشخاص ٨٩٦٨ شيكلا (٢٣٠٠ دولارا) وستة أشخاص ١٠١٦٤ شيكلا (٢٦٠٦ دولارا)، وسبعة أشخاص ١١٣٦٠ شيكلا (٢٩١٢ دولارا)، وثمانية أشخاص ١٢٤٣٦ شيكلا (٣٣٨٨ دولارا)، وتسعة أشخاص ١٣٣٩٣ شيكلا (٣٤٣٤ دولارا).

بيد أن سلة المشتريات التي تحتاجها عائلة من أربعة أفراد وتعيش في مدينة، تفوق ١٤٣٠٠ شيكل، وهو ما يعادل ٣٦٦٧ دولارا، ما يعني أن خط الفقر في حدود ٥٣٪ من سلة المشتريات هذه.

### تفاوت كبير في الفقر

ويظهر من التقرير، أن نسبة الفقر في العام ٢٠١٣، بلغت ٢٨٫٧٪ بين الأفراد، ولكن بعد دفع المخصصات تهبط النسبة إلى ٢١٫٨٪، ولكن هذا التراجع ليس متساويا، ففي حين تنفذ المخصصات ٤٥٪ من فقراء اليهود، وترفعهم إلى ما فوق خط الفقر، فإن المخصصات ذاتها، ترفع نحو ٩٪ فقط من الفقراء العرب، ما يعني أن الفقر بين العرب أكثر عمقا، فقبل عامين على سبيل المثال كانت المخصصات قد أنقذت نحو ١١٪ من الفقراء العرب.

ويقول التقرير إن نسبة الفقر بين العائلات العربية ٤٧٫٧٪ مقابل ٥٤٫٣٪ في العام ٢٠١٣، وبين الأفراد كانت النسبة بين العرب قرابة ٥١٪ مقابل ٥٦٪ في العام ٢٠١٢، أما بين اليهود، فإن نسبة الفقر بين العائلات ١٣٫٦٪، مقابل ١٤٫٦٪ في العام ٢٠١٢، وعلى مستوى الأفراد فإن نسبة الفقر بين اليهود قرابة ١٥٪، مقابل ١٦٫٨٪ في العام ٢٠١٢.

وكما هو معروف، فإن نسبة الفقر بين اليهود ليست متساوية، فالحصصة الأكبر من نسبة الفقر العامة بينهم -١٤٪- نجدها لدى جمهور المتدينين المزمتمين "الحريديم"، الذين يعيشون حياة تقشفية إرادية، إذ أن معدلات الولادة لديهم من الأعلى في العالم، إذا أضفنا لهذا تدني نسب وفيات المواليد، بمعنى أننا قد نجد في الدول الفقيرة معدلات ولادة عالية، ولكن معها معدلات وفيات المواليد وأطفال رضع عالية نسبيا، ومعدل أعمار منخفض، بعكس ما هو قائم في جمهور "الحريديم"، الذين تصل نسبة النكاثر السكاني لديهم إلى (٣٫١٪)، ومعدل الولادات للأُم الواحدة يتجاوز ٧ ولادات.

ويرى بحث معتمد صدر مؤخرا أن نسبة الفقر بين عائلات الحريديم تتجاوز ٦٦٪، أعلى بكثير من العرب، بينما التقديرات الرسمية هي ٥٢٪. ويورد تقرير الفقر الرسمي النسبتيين معا، ما يعني أن الحريديم الذين يشكلون ما

### موجز اقتصادي

#### التضخم المالي في العالم الجاري "سلبى"

سجل التضخم المالي في الشهر الماضي تسريين الثاني تراجعاً بنسبة ٠٫٢٪، ما أعاد التضخم إلى ما دون صفر بالمئة، وهذا ناجم عن ضعف النشاط الاقتصادي وحركة السوق، وهي نسبة تثير قلق الأوساط الاقتصادية، إذ أن الاقتصاد الإسرائيلي يشهد حالة التضخم هذه منذ ١٦ شهراً، في حين تشير التوقعات إلى أن التضخم في الشهر الجاري، الأخير من العام ٢٠١٤، سيكون هو أيضاً سلبياً، نظراً لتراجع الأسعار الموسمي، وتراجع أسعار الوقود.

وكانت الأشهر الخمسة الأخيرة من العام الماضي ٢٠١٣ قد شهدت تراجعاً كبيراً في نسب التضخم، قلب كل التقديرات التي كانت تتحدث عن أن التضخم في ٢٠١٣ سيجاوز نسبة ٣٪ وهي السقف الأعلى المطلوب للتضخم وفق السياسة الاقتصادية، مقابل ١٪ كحد أدنى واستمرت هذه الوتيرة في العام المنتهي، فقد سجل التراجع في الشهرين الأولين من هذا العام تراجعاً بنسبة ٠٫٨٪، ثم ارتفع التضخم في الأشهر الخمسة التالية بنسبة ٠٫٨٪، وشهد التضخم تراجعات في الأشهر التالية، إلى أن وصل التضخم الإجمالي "ناقص ٠٫٢٪".

ويرى المحللون أن ابتعاد التضخم المالي عن الحد الأدنى المحدد ١٪ بهذا الحد، هو مؤشر خطير لاقترب إسرائيل من حالة الركود الاقتصادي، ويقول المحلل موطي باسوك، في مقال له في صحيفة "ذي ماركر"، إن "إسرائيل لم تذكر حياة يسودها تراجع تضخم مالي مستمر، ولكن في دول أخرى مثل اليابان يذكرون جيداً مثل هذه الحالة، فتراجع التضخم لمدى قصير هو أمر جيد للمواطنين، لأن هذا يعني أن الأسعار تتراجع، وحتى أنه إلى مدى معين جيد للاقتصاد، ولكن خلافاً لهذا فإن تراجع التضخم على مدى طويل قد يكون هداماً للاقتصاد، لأنه في وضعية كهذه فإن جهات اقتصادية وعائلات يؤجلون مشترياتهم، اعتقاداً منهم أن الأسعار ستترجع أكثر، ما يؤدي إلى تراجع في الحركة الشرائية، ومزيد من تراجع الأسعار، ما قد يؤدي في حالات معينة إلى إفلاس مرافق اقتصادية، يليها فصل من العمل ثم إضرابات وشلل اقتصادي".

وحسب التوقعات، فإن التضخم في الشهر الأخير الجاري سيكون هو أيضاً سلبياً، أو صفراً على الأكثر، وهذه نسب تقليدية لهذا الشهر، الذي تراجع فيه الأسعار الموسمية، ومنها على غير عادة، تراجع أسعار الوقود، ما سيؤكد أن التضخم الإجمالي للعام ٢٠١٤ سيكون سلبياً.

ويتوقع باسوك ألا يقدم بنك إسرائيل المركزي على أي تغيير في الفائدة البنكية الأساسية، التي تراوح منذ منتصف هذا العام عند نسبة ٠٫٧٥٪، وهي أدنى نسبة تعرفها إسرائيل في تاريخها، ولكن بنك إسرائيل يتوقع في تقرير أخير له أن يبدأ التضخم المالي في الارتفاع في منتصف العام الجديد ٢٠١٥، فقط بعد ذلك يبدأ البحث في بنك إسرائيل حول رفع مجدد الفائدة البنكية.

#### ٥٥٠ ألف عامل ومستقل في إسرائيل من دون توفيرات تقاعد!

قال بحث جديد لـ "مركز طابوب"، إن في إسرائيل نحو ٥٥٠ ألف عامل ومستقل من دون توفيرات تقاعدية، وهذا على الرغم من القانون الذي يلزم المشغلين بفتح حسابات توفير تقاعدية للعاملين لديهم.

ويقول التقرير إنه حتى العام ٢٠١٢ كان ١٥٪ من الأجيرين ما يعني ٤١٠ ألف عامل، من دون توفيرات تقاعدية، مقابل ٣٧٪ من الأجيرين كانوا من دون توفيرات تقاعدية في سنوات التسعين من القرن الماضي، ويظهر من التقرير أن حوالي ٩٠ ألف مستقل، مثل حرفيين، وذوي مصالغ اقتصادية صغيرة خاصة، لم يضمنوا لأنفسهم رواتب تقاعدية، ما يهدد مستوى معيشتهم في سن الشيخوخة، أو حينما يتوقفون عن العمل.

وكان تقرير سابق لمكتب الإحصاء المركزي قد ذكر أن ثلث السكان في إسرائيل لا يوجد راتب أو تأمين تقاعدية، ويقول تقرير المكتب إن ١٨٪ من المنخرطين حالياً في سوق العمل لا يوجد لديهم توفير تقاعدية، في حين أن لنحو ٣٦٪ من السكان في إسرائيل لا يوجد توفير أو ضمان أو راتب تقاعدية، وتقر أيضاً أن لدى الرجال الوضع أفضل، إذ أن ٦٩٪ من الرجال لديهم ضمان تقاعدية، وتنخفض هذه النسبة لدى النساء إلى ٦٠٪.

وعلى مستوى الأعمار، ففي حين أن لدى ٦٤٪ من السكان يوجد ضمان تقاعدية، فإن هذه النسبة تنخفض إلى ٤٧٪ لدى من هم من عمر ٥٦ عاماً وما فوق، وهذه نسبة تقلل المؤسسات الإسرائيلية، كون هذا الجيل إما أنه على وشك الانتقال إلى سن التقاعد أو بات فيه، وترتفع النسبة إلى ٧٧٪ لدى من هم من عمر ٤٥ إلى ٦٤ عاماً، ثم تنخفض النسبة إلى ٦٤٪ لدى من هم من عمر ٢٠ إلى ٤٤ عاماً، ولكن هذه النسبة منخفضة لكون أن من هم في سن العشرين يكونون في مرحلة التلبول قبل الانخراط في سوق العمل، فإما هم في الجيش أو على مقاعد الدراسة العليا، أو أنهم في مرحلة تنقل بين أماكن عمل، وما يعزز هذا الاستنتاج أن نسبة الذين لديهم ضمان تقاعدية، من عمر ٢٦ عاماً إلى ٦٤ عاماً، ترتفع إلى ٨٨٪، ويلاحظ أن أعلى نسبة تقاعد موجودة بين الأكاديميين، إذ أن النسبة بينهم ترتفع إلى ٩٢٪، ويذكر أنه قبل نحو ست سنوات، جرى سن قانون يلزم كل عامل على مستقل أو صاحب عمل في إسرائيل أن يضمن لنفسه توفيرا تقاعدية، وهذا القانون يجري تطبيقه تدريجياً حتى العام المقبل -٢٠١٥.

# مراجعة نقدية لجولات المواجهة مع الفصائل المسلحة في قطاع غزة

## بين عمليات «الرصاص المصبوب» و«عامود السحاب» و«الجرف الصامد»



**بقلم: غابي سببوني (\*)**

**(الحلقة الأولى)**

في العام ٢٠٠١ شرعت فصائل مسلحة تعمل في قطاع غزة، باطلاق قذائف صاروخية باتجاه بلدات النقب الغربي، وقد كانت هذه في البداية صواريخ «قسام» من صنع محلي وقذائف هاون، ذات دقة وقوة منخفضة، ولكن بمرور الوقت أصبحت وسائل الإطلاق والقذائف الصاروخية المحلية الصنع أكثر تنوعا ودقة، وهو ما ساهمت فيه أيضا عمليات تهريب الوسائل القتالية إلى قطاع غزة، والذي باتت تتوفر فيه حاليا قدرات كثيرة ومتنوعة على هذا الصعيد، تشمل قذائف مدافع هاون وصواريخ ثقيلة بعيدة المدى. بالإضافة إلى ذلك فقد أدت محاولات الفصائل المسلحة لكسر العزلة والحصار المفروضين إلى القطاع، إلى ازدهار صناعة الأنفاق، التي تركزت في البداية في منطقة رفح، وذلك بدوافع اقتصادية ولأغراض تهريب الوسائل القتالية إلى داخل قطاع غزة. وفيما بعد شرعت المنظمات «الإرهابية» بحفر وإقامة أنفاق لأغراض (عسكرية) هجومية تمتد إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، وذلك بما يتيح تنفيذ هجمات وعمليات اختطاف في المستوطنات القريبة من الجدار الأمني المحيط بقطاع غزة.

في أعقاب تنفيذ خطة الانفصال (أب ٢٠٠٥) واستيلاء حركة «حماس» على السلطة (٢٠٠٧) تصاعدت وتيرة تسليح «المنظمات الإرهابية» في قطاع غزة، وعمليات إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل، بصورة ملحوظة، وقد شكل ذلك خلفية لثلاث عمليات عسكرية واسعة النطاق شنتها إسرائيل على قطاع غزة: «الرصاص المصبوب»، «عمود السحاب»، و«الجرف الصامد».

يسعى هذا المقال إلى إجراء مقارنة بين هذه العمليات العسكرية، ووسط التركيز على الخلفية الإستراتيجية لكل منها، وتخصص المعركة العسكرية العملياتية، وطرح تصورات فيما يتعلق بالاستعداد لمواجهة مستقبلية للتحدي الأمني في قطاع غزة.

#### الخلفية الإستراتيجية

أدت سيطرة «حماس» على قطاع غزة، إلى وضع هذه الحركة التي توجهها أيديولوجيا إسلامية أصولية راديكالية، أمام تحد مزدوج، يتمثل في السيطرة السياسية على كيان إقليمي- سياسي من جهة، إلى جانب المحافظة، في الساحة الفلسطينية والمنطقة، على كونها حركة مقاومة، من جهة أخرى.

أدى تصعيد إطلاق الصواريخ من قطاع غزة في أواخر العام ٢٠٠٨، إلى دفع إسرائيل إلى شن عملية عسكرية واسعة النطاق أطلق عليها عملية «الرصاص المصبوب». وقد حصلت حركة «حماس»، التي كانت في خضم توطيد سلطتها في القطاع، على سند إستراتيجي من مصر وسورية، كما تلقت دعما ملموسا أكثر من إيران، التي سعت بذلك إلى التأثير على ما يجري في العالم العربي، وبشكل خاص في الساحة الإسرائيلية- الفلسطينية. وقد ساعد الإيرانيون حركة «حماس»، في تهريب وسائل قتالية إلى قطاع غزة- صواريخ

غراد وصواريخ مضادة للدبابات ومتفجرات فضلا عن تزويدها بخبرة تكنولوجية لصنع الصواريخ وتدريب عناصر الحركة على الأراضي الإيرانية، ومساعدات مالية تقدر بمئات ملايين الدولارات سنويا، بالإضافة إلى الدعم السياسي، وكل ذلك وسط استغلال ضعف وفشل سيطرة النظام المصري، في عهد حسني مبارك، على شبه جزيرة سيناء.

شكلت عملية «الرصاص المصبوب» نقطة البداية في سلسلة مواجهات عسكرية بين إسرائيل وحركة «حماس» ومعها باقي الفصائل المسلحة في قطاع غزة. وقد اعتبرت حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، للتحقيق في أعمال إسرائيل خلال عملية «الرصاص المصبوب»، وكذلك الانتقادات الشديدة التي وجهت في العالم للسياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، بمثابة إنجاز مهم للحركة. بالإضافة إلى ذلك، ساهم الإنجاز المستمر لدى الرأي العام العالمي لشرعية إسرائيل في العمل (ردا على إطلاق الصواريخ) ضد قطاع غزة، في تعميق الفهم لدى زعامة الحركة، فيما يتعلق باستغلال طاقة الخسائر والإصابات في صفوف السكان المدنيين كوسيلة كبيرة الأهمية في ميزان القوى بين حركة المقاومة وبين إسرائيل.

في أواخر العام ٢٠١٢، شنت إسرائيل عملية «عامود السحاب» في وقت كانت فيه «حماس» تحظى بتأييد واسع في العالم العربي. فالشورة التي أطاحت بحكم الرئيس حسني مبارك في مصر، وما تبعها من صعود حركة «الإخوان المسلمين» إلى سدة الحكم في الدولة، جعلها حركة «حماس» تشعر بمزيد من الثقة بالنفس. وقد تناقست مصر (في ظل حكم الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي) وتركيا وقطر فيما بينها على تقديم الدعم لحركة «حماس» وذلك كجزء من سعي هذه الدول للتأثير على بلدان المنطقة السنية. وفيما تازمت العلاقات «بين «حماس» وإيران، توطدت في المقابل العلاقة بين «حماس» وحكومة «الإخوان» في مصر. وفي ضوء هذه الظروف كان في إمكان مصر التوصل إلى إنهاء القتال (بين إسرائيل و«حماس») بسرعة، من خلال بلورة تفاهات اتاحت لكل من إسرائيل و«حماس» التحدث عن تحقيق إنجاز ملموس، إذ حصلت إسرائيل على فترة هدوء طويلة نسبيًا، فيما أنتجت لحركة «حماس» إمكانية توطيد سلطتها وتوثيق علاقاتها مع دولة قطر، مع كل ما يعنيه ذلك من الحصول على دعم مالي سخّي من قبل هذه الأخيرة. غير أن هذه الفترة لم تستمر لوقت طويل، إذ فقد «الإخوان المسلمون» السلطة في مصر، عقب إنقلاب عسكري قاده الفريق عبد الفتاح السيسي الذي انتخب لاحقا رئيسا للبلاد.

عشية عملية «الجرف الصامد» (التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في تموز ٢٠١٤) كانت حركة «حماس» تعاني من عزلة في العالم العربي، كما أن الجهاز الإقتصادي الذي طورته الحركة بواسطة شبكة الأنفاق في منطقة رفح، أصيب بالشلل التام تقريبا، جراء النشاطات المضادة التي قام بها الجيش المصري (ضد الأنفاق). ومن ناحية عملية فإن الشعور بالعزلة، والرغبة في تغيير الواقع الصعب، كانا عاملين رئيسيين في دفع حركة «حماس» إلى خوض جولة المواجهة الأخيرة (صيف العام ٢٠١٤).

هناك تغيير آخر أطر على ميزان القوى في الشرق الأوسط،

كان له أيضا تأثير على المعركة الأخيرة في غزة، مقارنة مع جولات القتال السابقة. فالتهديد المتصاعد من جانب منظمة «الدولة الإسلامية» (داعش) في العراق وسورية، شكل خلفية لنشوء إئتلاف جديد بقيادة الولايات المتحدة، بهدف إحباط هذا التهديد، وهو ما أدى في المحصلة إلى زيادة عزلة «حماس» وإقصاء مشكلة قطاع غزة إلى هامش الخطاب الدولي.

#### المعركة التنفيذية

من الصعب الجزم في ما إذا كان القتال الذي خاضته حركة «حماس» وباقي الفصائل الفلسطينية في عملية «الجرف الصامد» جاء بناء على تخطيط مسبق، إذ يبدو أن أيا من الطرفين لم يكن معنيا بالمواجهة. لكن، وكما يحدث مرارا، فإن إسرائيل و«حماس» على حد سواء، متورطتان في جولة مواجهة طويلة جدا.

ويشير تأمل الأساليب القتالية التي تتبعها حركة «حماس» وباقي الفصائل الفلسطينية في عملية «الجرف الصامد» جاء بناء على تخطيط مسبق، إذ يبدو أن أيا من الطرفين لم يكن معنيا بالمواجهة. لكن، وكما يحدث مرارا، فإن إسرائيل و«حماس» على حد سواء، متورطتان في جولة مواجهة طويلة جدا.

ويشير تأمل الأساليب القتالية التي تتبعها حركة «حماس» منذ عملية «الرصاص المصبوب»، إلى عملية تعلم واستفادة منهجية، في الفترة الواقعة بين عملية «عامود السحاب» وعملية «الجرف الصامد»، اتسم سلوك «حماس» بضبط النفس، ولكن الحركة واصلت في المقابل وبصورة حثيثة بناء وتعزيز قاعدتها وبنيتها العسكرية في قطاع غزة، كما حاولت تنفيذ هجمات انخلاقا من أراضي الضفة الغربية. ولوحظ في سياق هذه العملية، أن الحركة اتبعت نظرية قتالية مدمجة، شملت تكوينين مركزيين: جهد

هجومي، عن طريق إطلاق الصواريخ وتنفيذ هجمات ضد أهداف إسرائيلية خلف خط الحدود عبر أنفاق هجومية. في الوقت ذاته، وبغية المحافظة على قدرة إطلاق الصواريخ، قامت حركة «حماس» بجهد دفاعي شمل إخفاء منصات إطلاق الصواريخ في أنفاق تحت الأرض ووسط بيئة مدنية مكتظة. ولم يكن الهدف من المكونين إحراز حسم معين، وإنما بالأساس ضرب نسيج حياة سكان إسرائيل، وممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية، من أجل تخفيف القيود المفروضة على قطاع غزة في كل ما يتعلق بمرور البضائع والأفراد. كذلك فقد استغلّت «حماس» وباقي الفصائل العاملة في قطاع غزة، قدرات إطلاق قذائف الهاون قصيرة المدى، بغية زعزعة أمن سكان مستوطنات «غلاف غزة». وقد لوحظ في أساس الجهد الهجومي (خلال عملية «الجرف الصامد») توجهان:

الأول، إدراك أن إطلاق الصواريخ على مطار «بن غوريون» يمكن أن يشوش حركة الملاحة الجوية الدولية إلى إسرائيل، وقد وجد هذا التصور تأكيدا له في حادث سقوط أحد الصواريخ على مقربة من المطار من دون أن تعترضه منظومة «القبة الحديدية»، وهو ما دفع العديد من شركات الطيران العالمية إلى وقف وإلغاء رحلاتها إلى إسرائيل طوال عدة أيام.

أما التوجه الثاني فقد تمثل في الفهم بأن إطلاق قذائف الهاون والصواريخ قصيرة المدى على مستوطنات «غلاف غزة» يولد ضغطا في إسرائيل، نظرا لعدم توفر وقت كاف

# تحذيرات إسرائيلية من احتمال اندلاع جولة قتال جديدة في غزة!

**«الانتخابات الإسرائيلية والوضع الإنساني المتدهور في القطاع قد يقودان إلى جولة كهذه» قائد الكليات العسكرية في إسرائيل:**

**«يصعب إثبات علاقة سببية بين الشكل الذي انتهى فيه القتال وبين مدى الردع»\***

وعندما جرى وقف إطلاق النار، في نهاية آب الماضي، كانت تسود القطاع توقعات كبيرة، بدءا من رفع الحصار وتزيم الدمار وحتى إقامة ميناء ومطار، إلا أن شيئا من هذا لم يتحقق بعد.

ورأى هرثيل أن العرض العسكري الذي نظمته «حماس»، قبل أيام، شكّل رسالة إلى إسرائيل مفادها «إما التزيم وإما الانفجار»، إذ أنه إضافة إلى مقتل ٢٠٠ فلسطيني تقريبا خلال العدوان، دمر العدوان الإسرائيلي نحو ١٠٠ ألف منزل، بينها ٢٠ ألف منزل دمرت بشكل كامل، ولا يزال عشرات آلاف الغزيين يسكنون في خيام، في الوقت الذي تدخل فيه مواد البناء إلى القطاع بشكل بطيء جدا.

واعتبر أن العامل الكابح في هذه المعادلة هو معاناة سكان القطاع نتيجة للعدوان، والتي ما زالت مستمرة حتى اليوم، ورغم الغضب على إسرائيل ومصر فإن ثمة شكّا في ما إذا كان سكان القطاع يريدون جولة قتال أخرى".

ولفت هرثيل إلى تطور حدث مؤخرا وهو أن حركة «حماس» تعمل على تزيم علاقتها مع إيران تدريجيا، وذلك من خلال المديح الإيراني لـ"حماس" على صمودها أثناء العدوان، وتقديم الحركة الشكر لإيران على تسليحها في الماضي، وأشار في هذا السياق إلى زيارة وفد "حماس" لتهران في بداية الشهر الحالي، وعلى ضوء ذلك، خلص المحلل إلى أنه بالإمكان توقع استئناف تهريب الأسلحة من إيران إلى غزة وأن هذه «أنباء ليست سارة» بالنسبة لإسرائيل.

#### مفهوم الردع الإسرائيلي انهيار وأفلس

وكان هرثيل في مقال نشره يوم الجمعة الماضي، نقل عن الرئيس السابق لقسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) وقائد الكليات العسكرية في إسرائيل حاليا، اللواء يوسفي بايدتس، والمحاضر في موضوع الأمن والإستراتيجية في المركز المتعدد المجالات في هرتسليا، الدكتور ديمّا أدامسكي، قولهما إنها توصلا في دراسة أعدها مؤخرا إلى الاستنتاج بأن مفهوم الردع الإسرائيلي انهيار وأفلس.

وقال بايدتس وأدامسكي إن «المفهوم الإسرائيلي لمصطلح الردع، الذي تبلور جزء منه كبديل لسعي إسرائيل إلى الحسم في الحروب في الماضي، ليس فقط أنه ليس كافيا، وإنما بإمكانه التسبب بضرر إستراتيجي، والمفهوم

عاد الحديث في إسرائيل حول احتمال شن عدوان جديد على قطاع غزة في أعقاب سقوط صاروخ أطلق من القطاع في منطقة المجلس الإقليمي أشكول يوم الجمعة الماضي، وقصف الطيران الحربي الإسرائيلي مصنع إسمنت في جنوب القطاع، في اليوم التالي.

وينظر المحللون الإسرائيليون إلى احتمالات التصعيد وربما شن عدوان جديد على القطاع من خلال ثلاثة محاذير: المعركة الانتخابية في إسرائيل، الوضع الإنساني المتدهور في القطاع، واستئناف العلاقات بين حركة «حماس» وإيران. وإلى جانب ذلك، يشير المحللون إلى تجارب صاروخية أجرتها «حماس» مؤخرا، وإلى تقارير تحدثت عن أن «حماس» تعيد بناء أنفاق أو ترميم أخرى دمرها الجيش الإسرائيلي خلال العدوان الأخير، وإلى الاستعراض العسكري التي نظمتها «حماس» الأسبوع الماضي في مناسبة الذكرى السنوية لتأسيسها.

وكتب المحلل العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أليكس فيشمان، الأحد، أن تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية للعام ٢٠١٥، هي أن «ثمة احتمالا لاستئناف المواجهة المسلحة مقابل غزة ومقابل الضفة الغربية بقوة مختلفة» وربما قبل نهاية العام الحالي، وعلى ضوء ذلك، أصدرت شُعب في هيئة الأركان العامة للجيش، مثل شعبة العمليات والشعبة اللوجستية، أوامر بالاستعداد لمواجهة عسكرية، لكون جهوزيتها تستغرق وقتا طويلا نسبيا.

وأضاف فيشمان أنه على هذه الخلفية، فإن «أي حريق تشعله حماس أو السلطة الفلسطينية أو إسرائيل، يحظى بأهمية متزايدة، حتى لو كان الحديث يدور حول حدث محلي محدود ولا يفترض أن تكون له انعكاسات أتية على أمن المنطقة، وهكذا ينبغي قراءة التدهور الأمني في قطاع غزة، في نهاية الأسبوع الماضي».

ويذكر أن العدوان على غزة في الصيف الماضي، انتهى وسط سجال حاد داخل إسرائيل، واتهامات متبادلة بين الجيش وجهاز الأمن العام (الشاباك)، حول ما إذا كان الشاباك قد حذر من استعداد «حماس» لهذه الحرب، وحول عدم الالتفات بالشكل الكافي في إسرائيل إلى «الأنفاق الهجومية»، أي تلك التي تمتد من داخل القطاع إلى مناطق تقع خلف الشريط الحدودي مع إسرائيل أو إلى مسافة قريبة جدا من الشريط الحدودي وداخل القطاع.

وفي هذا السياق، تدعي إسرائيل، بحسب فيشمان، أن قصف الطيران الإسرائيلي مصنع الإسمنت في جنوب القطاع، أول من أمس، لم يكن من قبيل الصدفة، وإنما هذه الغارة كانت عبارة عن رسالة إسرائيلية، وأن هذا المصنع يوفر «بلاطات» إسمنتية تخصص إنفاق «حماس».

وأضاف فيشمان أن «صورة حفر أنفاق غزة ليست واضحة اليوم أيضا، ولا شك في أن هذه الحفريات لا تجري بالحجم الذي جرت فيه قبل عملية «الجرف الصامد»، رغم أنه واضح أن حماس مهتمة جدا بترميم الأنفاق ومنظومتها الصاروخية، لأن قدراتها تقلصت جدا».

كذلك أشار هذا المحلل نفسه إلى أن التجارب على الصواريخ، التي تحدثت تقارير عن أن «حماس» أجرتها مؤخرا، «ليست تجارب على صواريخ جديدة، وإنما هي تجارب لصواريخ موجودة».

وقال المحلل إن هذا الاستنتاج نابع من صعوبة دخول مواد جديدة إلى القطاع في الشهور الماضية.

#### الانتخابات الإسرائيلية واحتمالات استئناف العدوان على غزة

لوح رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، مساء السبت، بتوجيه ضربات عسكرية إلى قطاع غزة، معتبرا أن «أمن إسرائيل يأتي قبل أي شيء آخر، ولن أمر مرور الكرام حتى على إطلاق صاروخ واحد على أراضينا، ولذا رد سلاح الجو على إطلاق هذا الصاروخ بتدمير مصنع إسمنت استخدمته حماس لترميم أنفاق تم ضربها أثناء عملية الجرف الصامد، حماس تتحمل المسؤولية عن أي تصعيد ونحن سنحافظ على أمن إسرائيل».

وأشار فيشمان في هذا السياق، إلى أن «إسرائيل تعتقد أن حماس تبني قوتها، لكنها فضلت التهنئة على استئناف المواجهة، ولذلك، ينبغي أن نأمل أن التغيير في السياسة الإسرائيلية الذي شهدناه في نهاية الأسبوع الماضي غير مرتبط بالانتخابات القريبة، ونابع من اعتبارات أمنية أكيدة». وأضاف أن «فترة الانتخابات، بصورة عامة، هي الفترة التي ينبغي توخي الحذر بشكل خاص خلالها، إذ أنها تتميز باستخدام تضييقي تمارسه كافة التيارات السياسية للمعلومات الاستخباراتية... وموضوع ترميم الأنفاق يغذي السياسيين، ومنذ الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات في

## متابعات

## «اللوبي الكوبي» واليمين الأمريكي يمنعان تحسين العلاقات بين إسرائيل وكوبا!

وأحيا إعلان الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، عن استئناف العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، الأسبوع الماضي، أمالا في إسرائيل بأن تحذو حذو الولايات المتحدة وتعيد العلاقات مع كوبا هي الأخرى. لكن في هذه الأثناء، وفيما يتحفظ الحزب الجمهوري الأمريكي من خطوة أوباما، يمارس اللوبي الكوبي ضغوطا على إسرائيل من أجل منعها من التقرب من كوبا. ومن الجبهة الأخرى تعالت تساؤلات في إسرائيل حول سبب عدم وضع أوباما كل ثقله من أجل حل، أو على الأقل التقدم باتجاه حل، الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وكان يتهرب دائما بعد أي اعتراض من جانب إسرائيل واللوبي اليهودي الأميركي.

ويبدو أن استئناف العلاقات بين كوبا وإسرائيل ليس متعلقا بالأخيرة، وإنما بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وكان يتهرب دائما بعد أي اعتراض من جانب إسرائيل واللوبي اليهودي الأميركي. ويبدو أن استئناف العلاقات بين كوبا وإسرائيل ليس متعلقا بالأخيرة، وإنما بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وكان يتهرب دائما بعد أي اعتراض من جانب إسرائيل واللوبي اليهودي الأميركي.

ويبدو أن استئناف العلاقات بين كوبا وإسرائيل ليس متعلقا بالأخيرة، وإنما بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وكان يتهرب دائما بعد أي اعتراض من جانب إسرائيل واللوبي اليهودي الأميركي. ويبدو أن استئناف العلاقات بين كوبا وإسرائيل ليس متعلقا بالأخيرة، وإنما بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وكان يتهرب دائما بعد أي اعتراض من جانب إسرائيل واللوبي اليهودي الأميركي.

## العلاقات الإسرائيلية - الكوبية

وتناولت الصحافة الإسرائيلية، في نهاية الأسبوع الماضي، العلاقات الإسرائيلية - الكوبية، التي شهدت علاقات دبلوماسية متينة بعد الثورة الكوبية. وقالت الخبيرة في شؤون أميركا اللاتينية والمحاضرة في معهد اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية في القدس، الدكتورة مرغلين بيجيرانو، إنه خلال سنوات توتر العلاقات الأميركية - الكوبية «ازدهرت علاقات صداقة بين حكومة الثورة الكوبية وحكومة إسرائيل، وتم لأول مرة فتح سفارة إسرائيلية في هافانا».

وعزت بيجيرانو هذه العلاقات إلى أن عددًا من قادة الثورة الكوبية «تلقوا تربوهم الأولى في الماركسية من زملاء يهود، وأبدوا إعجابا كبيرا بالروح الطلائعية في إسرائيل ورأوا بالكيبوتس (القرية التعاونية الإسرائيلية) نموذجا يحتذى به».

وأشارت بيجيرانو إلى أن الشخصية المركزية في تطور العلاقات بين الدولتين كان السفير الكوبي في إسرائيل، ريكاردو سوفيرنا لوبو، أو ريكاردو وولف، وهو يهودي من أصل ألماني. وكان وولف قد شارك في نضال كاسترو ضد سلته، بولخانسو باتيستا، وتوحيضا له على ذلك تم تعيينه سفيرا في إسرائيل. وفي حينه، مؤل وولف على حسابه الخاص سفر وفد من الخبراء الإزراعيين الإسرائيليين إلى كوبا. لكن إسرائيل أخطت حقيقة هذا الوفد، خوفا من الممس بعلاقتها مع الولايات المتحدة، وقالت إن هذا الوفد هو نشاط خاص لرابطة العلاقات الإسرائيلية - الكوبية، رغم أن وزارة الخارجية الإسرائيلية كانت على علم بالأسباب الحقيقية لسفر الوفد.

وكان العلاقات بين الدولتين متناقضة مع التزاماتهما الدولية وانتمائهما لمعسكرين معاديين. فقد كانت لكوبا علاقات متينة جدا مع مصر والجزائر، ولاحقا، في الستينيات، مع منظمة التحرير الفلسطينية. ووفقا لبيجيرانو فإن هذه العلاقات أثرت على الموقف الكوبي تجاه إسرائيل، من خلال وسائل الإعلام الكوبية والتوصيات ضد إسرائيل في الهيئات الدولية.

وبين الأعوام ١٩٦٧ و١٩٧٣ اشتدت الانتقادات في وسائل الإعلام الكوبية ضد إسرائيل، كما أن الحكومة الكوبية كانت تندد بالاحتلال الإسرائيلي، ولفتت بيجيرانو إلى أن وجود سفارة إسرائيلية في هافانا كان أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للجالية اليهودية الصغيرة في كوبا. لكنها أشارت إلى الوقت نفسه إلى أن الحكومة الكوبية سمحت لليهود الذين أرادوا إقامة شعائر دينية بأن يفعلوا ذلك «بدون حدود»، رغم أن الدولة تعرف نفسها بأنها دولة ملحدة.

وشددت بيجيرانو على أن كاسترو كان يفرق بصورة واضحة بين العلاقة مع اليهود

والموقف من إسرائيل والصهيونية. «وفيما تصاعد الهجوم الإعلامي ضد إسرائيل، فإنه تم الحفاظ بحرص على منع مظاهر العداة للسامية». ورغم أن معظم يهود كوبا هاجروا إلى إسرائيل، إلا أن الحكومة الكوبية امتنعت عن إغلاق مؤسسات يهودية.

الإلا أن الحكومة الكوبية أغلقت مقر «الاتحاد الصهيوني»، في العام ١٩٧٨، بعد ثلاث سنوات من تصويت كوبا إلى جانب قرار الأمم المتحدة بأن الصهيونية عنصرية، وبعد خمس سنوات من قطع العلاقات مع إسرائيل.

وكانت كوبا قد قررت قطع العلاقات مع إسرائيل، في أيلول العام ١٩٧٣، عندما أعلن كاسترو عن ذلك خلال مشاركته في مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد في الجزائر. ومنذئذ لم تكن أية علاقات رسمية بين الدولتين.

وقالت بيجيرانو إن انهيار المنظومة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفييتي تسبب حدوث أزمة اقتصادية شديدة للغاية في كوبا، ما اضطرها إلى القيام بتنازلات من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي. كذلك فإن التحولات العالمية، منذ العام ١٩٩٠، كان لها تأثير على إقامة علاقات غير رسمية بين كوبا وإسرائيل.

وتتمثل ذلك بالسماح لمؤسسات يهودية دولية بمزاولة نشاط في كوبا، كذلك فإن الوضع الاقتصادي الصعب وفرض إدارة الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، في العام ١٩٩٤، قيودا على هجرة الكوبيين إلى الولايات المتحدة، أيقظ حركة هجرة إلى إسرائيل، كانت سرية في البداية وفي إطار «عملية سيفر»، ومنذ العام ٢٠٠٣ يشترك شبان يهود كوبيون في نشاط هيئة «تغلبيت»، وهي هيئة شبه استخباراتية لتشجيع الهجرة إلى إسرائيل.

## نتنياهوو يعتذر للأمريكيين

وتابعت بيجيرانو أنه في أعقاب التوقيع على اتفاق أوسلو، بعثت كوبا لتلميحات إلى إسرائيل حول احتمال تغيير شكل العلاقات بينهما. لكن هذا التغيير لم يحدث حتى الآن. ورغم ذلك فإن أعدادا كبيرة من السياح الإسرائيليين يزورون كوبا، وفي موازاة ذلك يزور إسرائيل فنانون وأدباء ومثقفون كوبيون. وقالت بيجيرانو إن تعلق كوبا بالنفط الفنزويلي والمساعدا الاقتصادية الإيرانية كان عائقا أمام استئناف العلاقات مع إسرائيل.

لكن كبير المعلقين في صحيفة «يديעות احرونوت»، ناحوم برنياغ، أشار إلى أن «أية محاولة لتحسين العلاقات بين إسرائيل وكوبا في الماضي اصطدمت بحاجز أمريكي، وما لم تمنعه الإدارة، منه «اللوبي الكوبي»، الذي وصفه برنياغ بأنه لوبي كبير وله تأثير ضاهي لوبي تجارة الأسلحة واللوبي الإسرائيلي.

وأشار برنياغ إلى أنه خلال ولاية رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتانياهو السابقة، قال كاسترو عدة كلمات «مرحة لإسرائيل»، خلال مقابلة أجراها معه صحافي أمريكي. وعلى أثر ذلك سارع نتانياهو إلى إرسال رسالة ترحيب إلى كاسترو. وبعد ذلك هدد رؤساء اللوبي الكوبي في الكونغرس بوقف دعمهم لإسرائيل، «واضطر نتانياهو إلى الاعتذار».

من جانبه، تساءل محلل الشؤون الأميركية في صحيفة «هآرتس»، حيمي شاليف، «لماذا كوبا وليس نحن»، وكتب أن أوباما دفع خلال الشهور الماضية عدة خطوات جريئة، بينها الاتفاق مع الصين حول انبعاث الغازات، وإصدار قرار بمنع الجنسية إلى ملايين المهاجرين غير الشرعيين من أميركا اللاتينية، وأخيرا السعي إلى تحسين العلاقات مع كوبا.

وأردف شاليف أنه «ربما لو تصرف أوباما بهذا الشكل في الفرص التي اعترضت طريقه في السنوات الست الأخيرة في السياق الإسرائيلي - الفلسطيني، وبدلا من التراجع مذعورا في كل مرة قبول بالرفض، وكان وضعنا مختلفا تماما».

وأوضح شاليف أن «الكونغرس الأميركي قد يضع العصي في رجلي أوباما وهو في طريقه لافتتاح سفارة في هافانا، لكنه سيشتعل انتفاضة معلنة في حال دخل إلى مواجهة مباشرة مع إسرائيل، خاصة إذا كان ذلك حول الموضوع الإيراني، وإذا أمكن استخلاص شيء ما من تقرب أوباما الدراماتيكي من الصين وكوبا، فهو أنه إذا تعين عليه الحسم بين خيارى مصالحه أميركية مع طهران وتهدة بين القدس ورام الله، فإن أوباما سيحتفظ بقواه لصالح الأول حتى لو جاء ذلك على حساب الثاني».

إعداد: بلال ضاهر

## الأتوبيون في إسرائيل مجتمع فقير ومهمش ويعاني من عنصرية شاملة!



من مظاهرة الأتوبيين ضد عنف الشرطة الإسرائيلية الأسبوع الماضي.

وقال الحاخام ويبشيت يلاو، الذي يسكن في مدينة نتانيا مع زوجته وأبنائه السبعة، إنه «كنت حاخاما مهما في أثيوبيا، وحافظت على التقاليد والطقوس اليهودية لجميع اليهود هناك رغم الضغوط التي تعرضنا لها، وأنا ممن أقنعهم بالهجرة إلى هذه البلاد، واليوم، تضهدنا الحاخامية فقط بسبب لون بشرتنا ولا تمنحنا أدنى مستوى من الاحترام أو الحقوق».

ورغم عدم اعتراف الحاخامية به وبالكثير من زملائه، يستمر يلاو بالعمل كحاخام أكبر للأثيوبيين، وأعلن أنه «سنقود أبناء جلدتنا حتى مع اضطهاد الحاخامية لنا، وأنا متأكد من أن لون بشرتنا يشكل حاجزا لدى الحاخامين في إسرائيل، ويصعب عليهم الاعتراف بنا كيهود قبل أن يعترفوا بنا كحاخامين ذوي صلاحيات دينية، وهناك سبب واحد لهذه التصرفات هو العنصرية».

وأضاف أنه «حتى قبل سنة لم تكن نحصل على راتب، واليوم نحصل على راتب لقاء نصف وظيفة، على عكس حاخامي جميع الطوائف اليهودية الأخرى، وكان الحاخامية تصنع معرفا لنا، وطوال السنوات في أثيوبيا حافظنا على ديننا ومعتقداتنا وأبناء ديننا من الضياع أو الانفلات، فقط في إسرائيل أصبحنا مهمشين ويتعاملون معنا ومع جميع الأثيوبيين من دون احترام، وعلى سبيل المثال، أنا كحاخام لا أستطيع عقد قران عروسيين، حتى لو كان العريس ابني».

وتابع يلاو أن «عدم احترامنا بهذه الطريقة جعل الجيل الصغير لا يقيم لنا وكلامنا عن الدين وزنا، وبالتالي لم يعد هذا الجيل مهتما باليهودية وتعاليمها، وأقول الحاخامية وتصرفاتها هي التي أدت إلى نشوء هذا الجيل وتدمير المجتمع، وحتى أن الحاخامية تدعو إلى عدم تناول اللحوم التي نشرف على ذبحها، بحجة أن طريقتنا بالذبح ليست حلالا».

وختم يلاو حديثه قائلا بغضب، إنه «حتى بعد ٣٠ عاما، ما زلنا لا نملك أي صلاحيات، وحتى أولئك الذين قرروا المخاطرة بمكانتهم في المجتمع والتعاون مع المؤسسة الحاخامية، لا يملكون حتى اليوم أية صلاحية، فلماذا عندما سيتزوج ابني سيأتي حاخام مغربي أو أشكنازي لتزويجه؟ لقد أصبحنا لا شيء بسبب هذه المؤسسة العنصرية، ولا يفعل إن يأتي حاخام صغير السن، ليطرح علي أنا، الحاخام الأكبر، أسئلة تهينني وتشكك بيهوديتي ومامي».

وقال جيريمي ناسعا، وهو حاخام أثيوبي يبلغ من العمر ٤٦ عاما وأب ل١٧ ولدا، وهاجر إلى إسرائيل قبل ١٣ عاما ونزعت منه صلاحياته، إنه «لا أستطيع اليوم عقد قران أو طلاق أو صلاة على ميت أو حتى الإشراف على ذبح حيوان، ولم أذهب إلى عرس أخي بسبب منعي من عقد قرانه، وقد شعرت بأنه إذا حضرت زفافه فإني سأكون مجرد دمية في واجهة إحدى الحوانيت... يجرمونني من أبسط حقوقني ولا أثال الاحترام».

ونشرت قصص التمييز العنصري والاضطهاد التي يتعرض لها الحاخامون اليهود الأثيوبيين في كتاب بعنوان «مثل دمي في واجهة المعرض» من تأليف الدكتورة أيفا كابلان، من قسم العلوم السلوكية في الكلية الأكاديمية في نتانيا، والبروفسور راخيل شرعبي، والعالمل الاجتماعي أديتو تاكا.

وقالت كابلان إن «الخطأ هو خطأ إسرائيل، فقد نقلت الأثيوبيين من مجتمع أبوي محافظ منذ مئات السنين، إلى مجتمع ما بعد الحداثة بنقلة واحدة، وخلال قيام الأثيوبيين بالانتقال بين المرحلتين تم افتراسهم»، وأضافت أن عمليات الهجرة التي ترعاها إسرائيل تقود إلى «نتائج كارثية» على معيد المجتمعات، لأنها تريد تحويلهم إلى إسرائيليين ياي ثمن وبأسرع وقت، بالإضافة للمس بصلاحياتهم الدينية.

وأوضحت كابلان أن «الحياة في إسرائيل تحد من قيمة الرجل التقليدية ومن سلطته ومكانته في العائلة، ففي أثيوبيا يتزوج الرجل في سن صغيرة ويهتم بتعليم زوجته بنفسه، إضافة إلى إعانتها هي وعائلتها، ولها ويتبوأ مكانة اجتماعية مرموقة نسبيا. أما في إسرائيل، فلا يجد الرجل فرصة للعمل ولا يحظى بالمعاملة الجيدة أو الاحترام من قبل الدولة، ويخروج زوجته للعمل فيفقد الرجل الأثيوبي إحدى أهم ميزاته ويصاب باكتئاب يجعله يدمن على الكحول والمخدرات».

ترى فيها سيارة شرطة، تمسك مباشرة هاتفاها المحمول من أجل التصوير، وتوثيق ما يمكن أن يحدث، إذ أن التكنولوجيا وشبكات التواصل الاجتماعي ساعدت مؤخرا في نشر شريط مصور لحدث وقع في الأسابيع الأخيرة، ويظهر فيه شرطي يقنات شابا أثيوبيا مكبل اليدين إلى سيارة الشرطة وخلال ذلك يتهازل بالضرب على مؤخرة راسه.

وقال أحد الشبان الأثيوبيين إنه «إذا كان رجال الشرطة يتصرفون بهذا الشكل في الشارع، فليحنا الله مما يحدث في غرف التحقيق، لاشك أنه ستنشب حرب هنا، الفتية في سن ١٣ عاما يتعرضون للضرب من أفراد الشرطة، وقد سئم الجميع هذا الوضع».

وتوالت الشكاوى في الأونة الأخيرة حول تعمد الشرطة عدم إبلاغ ذوي فتية قاصرين بأمر اعتقالهم، وقالت الصحفية إن الشبان الأثيوبيين يخافون من التحدث حول عدوانية الشرطة تجاههم، ولذلك فإن الكثيرين منهم يتحدثون إلى وسائل الإعلام طالبين عدم الكشف عن هويتهم، وقال أحدهم، ويدعى أفاتا، إنه «كم سيدوم تأثير تقريركم؟ بعد أسبوع سيمسك أفراد الشرطة بنا في الشارع ويقولون لنا إننا وشينا بهم، ولن يدافع عنا أحد، وسنضطر إلى مواجهة ذلك لوحدا».

وقال شاب آخر، رفض الكشف عن هويته، إن أفراد الشرطة يتفوهون بعبارات عنصرية تجاه الشبان الأثيوبيين ويضربونهم بطريقة لا تترك علامات على أجسادهم، وقال موشيه تشكول إنه قدم قبل سنة شكوى إلى قسم التحقيقات مع أفراد الشرطة، التابع لوزارة العدل، ضد شرطيين نكلوا به، «وبعد ذلك أمسكني الشرطيون المحليون في الشارع وهددوني، وفي أعقاب ذلك ألغيت الشكوى، هل يتعين علي أن انتظر أن يأخذني أفراد الشرطة إلى بيرة كي ينتقموا مني؟».

وأشار أفاتا إلى أنه «إذا ارتدبت بذلة من إنتاج شركة أديداس، فإن أفراد الشرطة يشتهون بانني سرقتهما، نحن مشبهون دائما، وإذا أجتهم فإن الأمور ستنتهي بشكل سيء، ولذلك فإن الصمت أفضل».

ويتلقى الأثيوبيين معاملة عنصرية وإهمالا من جانب الوزارات أيضا، وصرح مسؤولون، خلال العام الأخير، بأن على الحكومة وضع توجه جديد وشامل تجاه المجتمع الأثيوبي ويتجاوز البيروقراطية الموجودة، وعقدت مداوالت عديدة حول هذا التوجه بمشاركة منظمات من المجتمع الأثيوبي، وجرى بلورة توصيات وبرامج عمل، لكن جهات شاركت في هذه العملية، قالت إنه بدأ يتعالى نقاش مؤخرا حول الجهة التي ينبغي أن تشرف على تطبيق السياسة الجديدة، وتبين أن مكتب رئيس الحكومة ووزارة استيعاب الهجرة يتصارعان من أجل ألا يتوليا هذه المهمة.

ويتوقع أن تنظر المحكمة العليا، الأسبوع المقبل، في التماس قدمته الجمعية الإسرائيلية من أجل يهود أثيوبيا ضد قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية في شباط الماضي، بإلقاء على وزارة استيعاب الهجرة مسؤولية «بلورة خطة لدفع دمج يهود أثيوبيا بأفضل صورة في المجتمع»، ويطلب اللتماس نقل المسؤولية إلى مكتب رئيس الحكومة، بموجب توصية مراقب الدولة، يوسف شابيرا، في تقرير حول الموضوع، صدر قبل عامين.

## سلب صلاحيات الحاخامين الأثيوبيين

قال حاخامون أثيوبيون إن الحاخامية الرئيسية في إسرائيل تميز ضدهم وتضطهدهم، وذلك على خلفية لون بشرتهم السوداء فقط، رغم التحديات التي واجهوها من أجل أن يتمكنوا من نقل عشرات الآلاف من اليهود من أثيوبيا إلى إسرائيل ومن أجل الحفاظ على هويتهم ومعتقداتهم في أثيوبيا في الماضي.

ونشرت صحيفة «يديעות احرونوت»، يوم الثلاثاء الماضي، تقريرا جاء فيه أن الحاخامية الرئيسية قلصت الغالبية العظمى من صلاحياتهم، ومنعتهم من مزاولة أبسط المهام المنوطة بالحاخامين، مثل عقد قران عروسيين أثيوبيين، وحتى أنها أرغمت بعضهم على إجراء عمليات ختان ثانية، ولم تعترف بالختان الذي أجري في أثيوبيا. ويشير إلى أن ختان الذكور هو أمر إلزامي في الديانة اليهودية.

بذلت إسرائيل وجهاز استخباراتها الخارجية، الموساد، جهودا كثيرة، في سنوات الثمانين والتسعين، من أجل دفع الأثيوبيين اليهود إلى الهجرة إلى إسرائيل، مستغلة الأوضاع الاقتصادية المتردية في أثيوبيا، وتمكنت من إحضار عشرات الآلاف منهم، لكن هؤلاء المهاجرين ما لبثوا أن شعروا بالإهمال والمعاملة العنصرية ضدهم من جانب جميع مؤسسات الحكم الإسرائيلية، وخاصة الشرطة وسلطات الرفاه، وأيضا من جانب مؤسسة الحاخامية الكبرى التي لا تعترف بأن يهوديتهم كاملة.

وتسبب إهمال السلطات الإسرائيلية للمجتمع الأثيوبي، وبضمن ذلك إهمال وزارة التربية والتعليم لهم، وكون أفراد هذا المجتمع يتمون إلى الطبقات الفقيرة ولا يزال قسم منهم يحافظ على التقاليد التي اكتسبوها في موطنهم، بروز مشاكل اجتماعية في هذا المجتمع، وخاصة بين الأحداث والشباب، بينها نسبة تسرب عالية من المدارس والجنوح، كذلك فإن نسبة مرتفعة من الشبان الأثيوبيين يتهربون من الخدمة العسكرية الإلزامية، وقالت دراسات نشرت مؤخرا إن أغلبية الجنود المسجونين بسبب التهرب من الخدمة هي من الأثيوبيين، وأن أحد أبرز أسباب ذلك هو أن المجدد يهرب من الخدمة لكي يبحث عن عمل ويساعد عائلته.

## عنف الشرطة

جرت في بلدة كريات ملاخي، الأسبوع الماضي، مظاهرة نظما الأثيوبيين وشارك فيها المئات، احتجاجا على عنف الشرطة ضد شبانهم، وقالت أديسا تشكول، صحفية «هآرتس» التي نشرت تقريرا حول الموضوع يوم الجمعة الفائت، إن أفراد شرطة حضروا إلى بيت عائلتها لأن شقيقها مشتبه بالسرقة. لكن أفراد الشرطة عبثوا بكل محتويات البيت وكسروا كل أثائه، من خزائن وأسرة ومقاعد، وبعد اعتقال شقيقها، موشيه، تبين في التحقيق أنه ليس ضالعا في سرقة وأطلق سراحه في اليوم التالي.

وعبرت تشكول عن مفاجأتها من اتساع ظاهرة اقتحامات الشرطة لبيوت الأثيوبيين والاعتداء على الشبان، بعد مشاركتها في المظاهرة ضد عنف الشرطة، وقالت إنه «عندما ذهبت إلى المظاهرة، يوم الأحد (من الأسبوع الماضي)، لم أكن أعرف مدى انتشار هذه الظاهرة. اعتقدت أن الشرطة استخدمت العنف عندما فقط. لكن المتظاهرين أخذوا يتحدثون عما جرى لهم، لم أتخيل أنه يوجد عدد كبير من الشبان الذين تم تدمير مستقيلهم، وعندها أيقنت أننا لسنا حالة وحيدة وتوجد لنا وحدنا»، وقال نشطاء في منظمات تعنى بالأثيوبيين إنه توجد احتجاجات كهذه في مدن أخرى توجد فيها تجمعات للأثيوبيين.

وأشارت الصحفية إلى أن إهمال السلطات وعنف الشرطة ضد الأثيوبيين بالغ، لدرجة أن أفراد هذا المجتمع «فقدوا ثقتهم بالسلطات، الشرطة وأجهزة التعليم والرفاه، وقد جذر هذا الأمر في السلوك اليومي، مثل أن يمد الشاب الأثيوبي يده إلى جيبه بحركة سريعة لكي يتأكد من أنه يحمل بطاقة هويته، بمجرد أن يرى سيارة شرطة».

ودقق بحث أعده البروفسور غاي بن بورات والدكتور بيني يوفيل من جامعة بنر السبع، في العام الماضي، في مواقف أقليات مختلفة، بينها الأثيوبيون، تجاه الشرطة، وتبين من البحث أن ٣١٪ من الأثيوبيين لا يثقون بالشرطة، بينما كانت هذه النسبة بين سائر السكان ٢٥٪. وقال ٤١٪ من الأثيوبيين إن دوريات الشرطة تستوقفهم من دون تبرير في أحيان متقاربة جدا، بينما هذه النسبة كانت ٢٧٪ بين سائر السكان. واعتبر ٢٧٪ من الأثيوبيين، ٥٪ فقط بين سائر السكان، أنه في حال قدموا شكوى ضد أفراد الشرطة فإن التعامل معهم سيكون أسوأ من التعامل مع غيرهم، وتبرر الشرطة هذه المعطيات وهذه النظرة إليها بأنه بين السنوات ٢٠١١ و٢٠١٢ ارتفعت نسبة الملفات الجنائية ضد شبان أثيوبيين بـ ٢٠٪.

وقالت بات إيل كاسا إنها شاركت في المظاهرة لأنها شعرت أنه «يجب وضع حد لسلوك أفراد الشرطة»، وأضافت أنه في كل مرة

## حول سياسة واشنطن أثناء عملية «الجرف الصامد»

# «العلاقات الخاصة» بين إسرائيل والولايات المتحدة ظلت مستقرة وعميقة!



وسورية، كل ذلك اقتضى من الإدارة الأميركية تعزيزيز التعاون مع هاتين الدولتين المهمتين (تركيا وقطر) وتجنب نشوب أزمة معها، ومن هنا حاولت الإدارة تقديم الدولتين كعامل مركزي في إطار جهود الوساطة. غير أن الإدارة الأميركية، اضطرت في ضوء ما وجه لها من انتقادات شديدة إلى التراجع عن هذا التوجه.

إقصاء الولايات المتحدة من عملية التسوية؛ وجدت الولايات المتحدة نفسها، أثناء الحرب، في موقف محرج، لا تتمتع فيه بمكانة مؤثرة تمكنها من التدخل في التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وتسوية العلاقات بين مصر وإسرائيل وحركة «حماس». وقد شكّلت هذه أول نزاع حربي منذ قيام دولة إسرائيل، لا تلعب فيه الولايات المتحدة دورا مؤثرا في الطريق للتوصل إلى تسوية، وهو ما اضطر الإدارة الأميركية في نهاية المطاف للتسليم بحقيقة القتال بين إسرائيل وحركة «حماس»، وقد ساد شعور لدى محافل مختلفة في إدارة الرئيس أوباما أن «نتنياهو نحى الولايات المتحدة جانبا».

بالإضافة إلى مجمل هذه الاعتبارات، فقد أخذت الإدارة الأميركية في الحسبان كما يبدو، البعد المتعلق بالصورة السيئة التي بدت فيها إسرائيل، جراء المشاهد القاسية التي نقلتها وسائل الإعلام من قطاع غزة، وقد كان من الصعب على الإدارة الأميركية التسليم بمشاهد الأطفال القتلى والجرحى، والمس بالمدنيين المحتمنين داخل مؤسسات الأمم المتحدة أو بالقرب منها.

كل ذلك جعل من الصعب على الإدارة الأميركية الإعراج عن تأييدها التام لإسرائيل، لكن بنظرة شاملة إلى الوراء، وعلى الرغم من المطبات والخلافات التي تخللت العلاقات الإسرائيلية-الأميركية أثناء عملية «الجرف الصامد»، ينبغي التأكيد أن الصورة الإجمالية لـ «العلاقات الخاصة» بين الدولتين، ظلت مستقرة وعميقة، واجتازت الامتحان الصعب الذي رافق العملية.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق أيضا إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة أجزتا، طوال فترة العملية، حوارا مستمرا ومكثفا وعميقا. كما يليق بدول تجمعها شراكة إستراتيجية واسعة، علاوة على ذلك، لا يمكن تجاهل حقيقة أن الإدارة الأميركية، حتى عندما أبدت علنا وسرا عدم ارتياحها لسلوك إسرائيل في الحرب، امتنعت عن ممارسة ضغوط شديدة عليها لحملها على تغيير طابع عملها العسكري. ومن ناحية عملية، وفي «اختبار النتيجة»، فقد أثبتت الولايات المتحدة لإسرائيل، طوال العملية، حيز عمل وحرية واسعين جدا حتى حين اتخذ العمل العسكري الإسرائيلي طابعا غير مسبوق، وبعيدا جدا عن المعايير التي بدت لها ملائمة.

وفي المحصلة فإن هذه هي النقطة الحاسمة في تقدير وتقييم السياسة التي اتبعتها الإدارة الأميركية خلال العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، ومغزى هذه السياسة فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولتين.

(٥) باحث كبير في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب وفي «معهد بن غوريون لدراسة إسرائيل» (جامعة «بن غوريون» في النقب). هذا المقال ظهر في العدد الأخير من المجلة فصلية «المستجد الاستراتيجي» الصادرة عن المعهد الأول (عدد ٣، المجلد ١٧، تشرين الأول ٢٠١٤)، ترجمة خاصة.

بتحالف غير رسمي مع الولايات المتحدة، وبين منظمة إرهابية تعمل خلفا للقانون الدولي، وتعتبر بموجب تشريع سنه الكونغرس الأميركي، منظمة خارجة عن القانون.
ثانياً، لم يكن هناك شك في أن حركة «حماس» هي التي بادرت إلى المواجهة.
ثالثاً، خلافاً للحركة «حماس»، أبدت إسرائيل طوال العملية، استعدادا للتوصل إلى تهدئة ووقف لإطلاق النار.
رابعاً، قامت «حماس» بإطلاق الصواريخ بشكل متعمد، ودون تمييز، باتجاه أهداف مدنية إسرائيلية، وهو ما اعتبره متحدثون باسم الإدارة الأميركية «عملا غير مقبول على الإطلاق».
خامساً، عمليات الإعدام التي نفذتها حركة «حماس» (ضد متعاونين مع إسرائيل) خلال العملية، بصورة عنفية وقاسية، أضرت بشدة بصورة الحركة كمنظمة «إرهابية» ذات خلفية اجتماعية، وتتمتع بتأييد شعبي واسع، وقد نشأ نتيجة لذلك تماثل حتمي في أذهان الراي العام العالمي بين «حماس» ومنظمة «داعش» المتطرفة، وإن كانت الإدارة الأميركية لم توافق رسميا على المقارنة التي أجراها نتينياهو بين المنظمين.

في هذه الظروف كان من المتوقع من الإدارة الأميركية خلال المواجهة، أن تقدم الدعم والتأييد الكاملين لإسرائيل في عملياتها العسكرية في قطاع غزة، وأن تتطلع إلى إنهاء الحرب في وضع تكون فيه إسرائيل هي المنتصرة بلا منازع، غير أن صورة الوضع كانت عمليا مختلفة كليا. فقد عكست تصريحات المسؤولين في الإدارة الأميركية، والمتعلقة بالمواجهة، رسالة فحواها أن إسرائيل وحركة «حماس» طرفان متساويان في قتال يدور بينهما، من دون أن يكون للإدارة تفضيل حقيقي لأحدهما على الآخر. وقد كان كل هم الإدارة الأميركية التوصل إلى «تهدئة» على أساس التفاهات التي أدت إلى انتهاء العملية العسكرية الإسرائيلية السابقة (عمود السحاب) في قطاع غزة (٢٠١٢). هذا الموقف وجد تعبيراً له في تصريحات أدلى بها وزير الخارجية جون كيري، فحين سئل مباشرة «هل تؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما لإسرائيل في عملياتها العسكرية في غزة؟»؛ امتنع كيري عن تقديم رد إيجابي واكتفى بالقول المعتاد «الولايات المتحدة تؤيد إسرائيل في حقها في الدفاع عن نفسها».

وفي تقديري، فإن الموقف المجافي الذي اتخذته الإدارة الأميركية تجاه إسرائيل خلال عملية «الجرف الصامد»، استند إلى الاعتبارات الآتية:
المسؤولية عن نشوب المواجهة: صحيح أن الإدارة الأميركية أقرت بحقيقة أن حركة «حماس» هي التي بادرت إلى المواجهة الأخيرة في قطاع غزة، وأن إسرائيل أبدت طوالها رغبة في التوصل إلى وقف لإطلاق النار والعودة إلى «التهدئة»، غير أنه لوحت في تصريحات المسؤولين الأميركيين اتجاه لماح فحواه أن إسرائيل تتحمل أيضا مسؤولية عن اندلاع المواجهة. تدخل تركيا وقطر؛ وعلى الرغم من أن هاتين الدولتين أعلنتا صراحة تأييدهما لحركة «حماس»، إلا أن حقيقة كونهما قوتين متنفذتين اقتصاديا وسياسيا، وتحفظان بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، قلصت قدرة المناورة لدى الإدارة الأميركية خلال الحرب. فضلا عن ذلك فإن التطورات العاصفة التي تجتاح الشرق الأوسط، وحاجة الولايات المتحدة إلى استخدام قوتها العسكرية مجددا في المنطقة، لا سيما في مواجهة اتساع وتمدد أعمال العنف التي تقوم بها منظمة «الدولة الإسلامية- داعش» في العراق

العملية العسكرية على إدانة إسرائيل علنا وبلمحة حازمة على خلفية الخسائر الكبيرة في صفوف المدنيين، وخاصة في الهجمات الإسرائيلية التي استهدفت مؤسسات تابعة للأمم المتحدة في قطاع غزة، وبذلك فقد أعطت الإدارة أهمية ثانوية فقط لإدعاءات إسرائيل القائلة إن حركة «حماس» تتحمل وحدها مسؤولية قتل المدنيين الأبرياء في غزة. ومن وجهة نظر الإدارة الأميركية فإن الانطباع الناشئ من جراء ذلك، فحواه أن معاناة المدنيين في قطاع غزة هي ظاهرة قائمة بذاتها، نتيجة للأعمال العسكرية التي تقوم بها إسرائيل، بمعزل عن مختلف العوامل والأسباب الأخرى. وقد وجد ذلك تعبيراً خطيرا له بشكل خاص، في ردة فعل الإدارة الأميركية عقب مقتل أكثر من عشرة مدنيين فلسطينيين قرب مدرسة تابعة للأمم المتحدة (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونرو) في رفح، إذ لم تنتظر الإدارة نتائج تقصي ظروف ما حدث، والتأكد من مسؤولية الجيش الإسرائيلي عن هذا الحادث، كما هو مألوف بين دول متحالفة. وقد استخدمت المتحدثئة بلسان وزارة الخارجية الأميركية جين ساكي كلمات قاسية في التعبير عن ردة فعل الإدارة، إذ وصفته بـ «الحادث المخزي»، وأوضحت أن الولايات المتحدة دعت إسرائيل إلى الالتزام بالمعايير التي وضعتها هي ذاتها في كل ما يتعلق بالمحافظة على حياة المدنيين الأبرياء. ولم تترك صيغة البيان مجالا للشك في أن الإدارة الأميركية ليست مستعدة لانتظار نتائج تحقيق باشر به الجيش الإسرائيلي حول الحادث، وأنها غير مستعدة أيضا للاكتفاء بحوار سري مع إسرائيل حول حوادث من هذا النوع، وأنها لن تكون مستعدة لقبول إدعاء إسرائيلي بأن الحادث نتج عن خطأ مأساوي في استخدام القوة العسكرية. ومن ناحية عملية فقد مالت الإدارة لرؤية ما حدث على أنه عملية مقصودة من جانب إسرائيل لتكبيد السكان المدنيين نمنا بهظا إزاء استمرار القتال. وقد بدأ واضحا في ضوء ذلك أن الإدارة الأميركية سعت إلى الحد أكثر من حرية العمل العسكري لإسرائيل، حيث صرحت المتحدثئة بلسان وزارة الخارجية قائلة «إن الاشتباه بوجود مقاتلين على مقربة من مواقع ومنشآت مدنية، لا يبرر شن هجمات تعرض للخطر لحياة مدنيين كثيرين».

#### عقوبات

في ٢٢ تموز ٢٠١٤ قررت سلطة الطيران المدني الأميركية وقف رحلات شركات الطيران الأميركية إلى إسرائيل، وذلك في أعقاب سقوط صاروخ أطلق من قطاع غزة، في منطقة تقع على مقربة من مطار «بن غوريون» في السد. وعلى إثر هذا القرار أعلنت الكثير من شركات الطيران العالمية عن وقف رحلاتها إلى إسرائيل، والتي نشأت فيها مخاوف مبررة، بأن إغلاق المطار الدولي المركزي سيسكل «صورة انتصار» مقنعة جدا بالنسبة لحركة «حماس»، عدا عن الأضرار المعنوية والاقتصادية المترتبة على ذلك. ومع أن المتحدثين باسم الإدارة الأميركية حاولوا إقناع الجانب الإسرائيلي بأن الحديث يدور على قرار مهني اتخذته هيئة مستقلة، وأنه ليس للإدارة أي ضلع في الأمر، إلا أن محافل إسرائيلية عديدة شككت في صحة هذا الحديث يدور على قرار مهني اتخذته هيئة مستقلة، وأنه ليس للإدارة أي ضلع في الأمر، إلا أن محافل إسرائيلية عديدة شككت في صحة هذا الإبداع، وكتب (المعلق الصحافي) عاموس هرتيل في صحيفة «هآرتس»: «في إسرائيل راوا في الخطوة الأميركية طعنة في ظهر الجهود الحربية... من الصعب التحرر من الانطباع بأن وقف الرحلات الجوية لم يكن قرارا غفويا على الإطلاق». بعد مرور يومين قررت سلطة الطيران الأميركية استئناف الرحلات الجوية إلى إسرائيل وقد سارع نتينياهو إلى الإعلان بأن الضغوط التي مارستها على الأميركيين هي التي أدت إلى استئناف رحلات شركات الطيران الأميركية إلى إسرائيل.

في ١٤ آب ٢٠١٤ ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن الإدارة الأميركية أرجأت إرسال شحنة أسلحة إلى إسرائيل بعدما تبين لها أن نقل شحنة الأسلحة يتم على أساس إذن من وزارة الدفاع (البنتاغون) فقط. وفي أعقاب انتقادات شديدة لهذه الخطوة غير المألوفة - خاصة وأن إسرائيل في حالة حرب - سارعت وزارة الخارجية الأميركية إلى نفي أن تكون الخطوة إجراء عقابيا ضد إسرائيل، مشيرة إلى أن الإدارة حولت إلى إسرائيل، خلال العملية العسكرية في غزة، مساعدة بقيمة ٢٢٥ مليون دولار لتحويل مواصلة تطوير منظومة «القبة الحديدية»، وأكدت أن الأمر لا يعدو كونه إجراء بيروقراطيا روتينيا يتخذ دائما في الحالات المتعلقة بإرسال شحنات أسلحة إلى مناطق أوتر. مع ذلك فقد ساد شعور بأنه لو كانت الإدارة الأميركية معنية بمساعدة إسرائيل، فإن في إمكانها تجاوز العوائق البيروقراطية، وتشير هذه الخطوة إلى انحراف عن الخط الذي اتبعته إدارة أوباما وسابقتها، والذي لا تسمح الإدارة بموجبه لخلافات في المجال السياسي بالمس بشبكة العلاقات العسكرية والأمنية مع إسرائيل. عموما، وبعد محادثات مكثفة جرت بين الدولتين، أكدت الإدارة الأميركية أن امدادات الأسلحة الأميركية إلى إسرائيل تجري كالمعتاد بصورة منتظمة.

#### تلخيص

جرت المواجهة بين إسرائيل وحركة «حماس» في عملية «الجرف الصامد» في ظروف مريحة، بل ومثالية تقريبا بالنسبة إلى إسرائيل، من ناحية سياسية؛
أولا، جرت المواجهة بين دولة ديمقراطية متقدمة ومؤيدة للغرب، ترتبط

**بقلم: زكي شالوم (\*)**

**(الحلقة الثانية والأخيرة)**

وفقا لشهادات عديدة، شعرت الزعامة الإسرائيلية بالصدمة والذهول إزاء اقتراح التسوية الذي عرضه وزير الخارجية الأميركي جون كيري عليها. فقد تضمن الاقتراح، كما فصل ذلك الصحافي باراك لبيد («هآرتس)، عددا من البنود الخيرية من وجهة نظر إسرائيل.

أولا، لم يتضمن الاقتراح أي تطرق تقريبا إلى احتياجات إسرائيل الأمنية-نزع قطاع غزة من الصواريخ والأسلحة الثقيلة، وتدمير «أنفاق الإرهاب» الممتدة إلى داخل الأراضي الإسرائيلية. في المقابل جرى التأكيد بشكل حصري تقريبا على احتياجات حركة «حماس»- فتح المובר الحدية، السماح بدخول البضائع والأفراد، وإدخال اموال لدفع رواتب الموظفين.

ثانيا: وفقا لمسودة الاقتراح، فإن الحديث يدور على اتفاق بين طرفين - إسرائيل والفصائل الفلسطينية، أي «حماس» وباقي الفصائل العاملة في قطاع غزة - والحديث هنا أيضا عن طرفين متساويين في المكانة.

ثالثا: لم يعط الاقتراح أي دور للسلطة الفلسطينية بزعامة الرئيس محمود عباس.

في ضوء ذلك قرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر- بطبيعة الحال، رفض الاقتراح، ووجهت محافل واسعة في إسرائيل ومصر والولايات المتحدة انتقادات شديدة لسلوك إدارة أوباما في التعامل مع الأزمة، وخاصة لاقتراح التسوية الالفة المنشور لم يكن «اقتراحا رسميا من جانب الولايات المتحدة، لمواقف الإدارة الأميركية تجاه إسرائيل، ولا سيما من جانب أعضاء في الكونغرس الأميركي، أعلنت المتحدثئة باسم وزارة الخارجية، جين ساكي، أن الاقتراح المنشور لم يكن «اقتراحا رسميا من جانب الولايات المتحدة، وإنما مسودة سرية». وقال مسؤولون في الإدارة الأميركية إنهم لم يتوقعوا أن تعرض الورقة على المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر، وإن قيام رئيس الحكومة بنيامين نتينياهو بطرح الاقتراح للتصويت في المجلس الوزاري بشكل «خرقا لقواعد البروتوكول».

من الصعب الافتراض بأن هذه الإدعاءات الأميركية قبلت في إسرائيل بثقة كبيرة، فمن الواضح أن وثيقة بالغة الأهمية من هذا النوع لا بد وأن تكون خضعت لنقاش وتمحيص من جانب محافل مخلولة في الإدارة الأميركية، وحظيت بموافقة الرئيس. في المقابل نشر البيت الأبيض إيجازا لاهم ما تضمنه الحديث الذي أجراه الرئيس أوباما مع نتينياهو، والذي استهدف عرض صورة أكثر تعاطفا وتأييدا تجاه إسرائيل. وقد تضمن الحديث: أولا، «إدانة قوية» وصرحة لحركة «حماس» من جانب الرئيس أوباما، حول إطلاق الصواريخ واستخدام الأنفاق في هجمة إسرائيل؛ ثانيا، تأكيد الحاجة إلى «هدنة إنسانية» يليها وقف إطلاق نار دائم من دون شروط مسبقة كما تطلب إسرائيل؛ ثالثا، عسنادة وتأييد الولايات المتحدة للمبادرة المصرية، ما يعني صرف النظر عن دور تركيا وقطر كطرفين في الوساطة. مع ذلك واصل متحدثون باسم الإدارة الأميركية التأكيد على ضرورة إشراك «دول عربية معتدلة» أو «طراف إقليمية» في الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية للنزاع؛ رابعا، تأكيد الحاجة إلى ضمان أمن دولة إسرائيل وتعزيز مكانة السلطة الفلسطينية؛ خامسا، أية تسوية دائمة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يجب أن تضمن نزع أسلحة المنظمات الإرهابية وتحويل قطاع غزة إلى منطقة منزوعة السلاح. مع ذلك أوضح الرئيس أوباما أن هذه المسألة ليست موضوعا مطروحا للتفويض الفوري، كما تطلب إسرائيل، وإنما في إطار تسوية شاملة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. في الوقت ذاته، انخرطت مستشارة الأمن القومي سوزان رايس في الجهود الرامية إلى تحسين صورة الإدارة. ففي لقاء جمعها مع شخصيات من زعامة يهود الولايات المتحدة، عادت رايس وأكدت مساندة إدارة أوباما لإسرائيل، كذلك أكد وزير الخارجية كيري التزامه العميق تجاه أمن دولة إسرائيل، وأنه برهن على ذلك طوال نحو ثلاثة عقود من خدمته في الكونغرس، من خلال تصويته الدائم لصالح إسرائيل. ودافع الرئيس أوباما في مؤتمر صحافي عقده في الأول من آب ٢٠١٤، عن وزير خارجيته معربا عن رفضه للانتقادات «غير الزنيهة» الموجهة لكيري الذي يعمل دون كلل للتوصل إلى «تهدئة» كما قال.

#### موضوع المس بالسكان المدنيين في القطاع

أكدت الإدارة الأميركية منذ بداية العملية الإسرائيلية في قطاع غزة حساسيتها وتحفظها إزاء المس بالمدنيين. ومن ناحية رسمية فقد سعى المتحدثون باسم الإدارة بصورة عامة، إلى المحافظة على الحد الأدنى من التوازن في تصريحاتهم في سياق المواجهة بين إسرائيل والفصائل المسلحة في قطاع غزة، غير أنه جرى التأكيد بصورة-لا تغفل التأويل، على المعاناة الجسيمة للسكان المدنيين في القطاع فيما احتل التطرق إلى معاناة المدنيين في إسرائيل مكانا هامشيا، يولد الانطباع بأن الأمر يأتي من باب رفع العتب ليس إلا. وقد حرصت إدارة الرئيس أوباما خلال

**من نشاطات «مركز مدار»**

### ندوة حول «مشروع قانون القومية» والانتخابات في إسرائيل

# طغيان الاعتبارات الشخصية على تحالفات السياسيين يزيد ضبابية المشهد الانتخابي رغم مؤشرات تقدم اليمين

من جانبه، قدم جرابسي مداخلة بعنوان «الصراعات الداخلية وإسقاطاتها الانتخابية»، أشار فيها إلى أن الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة تذكر بتلك التي شهدتها الدولة العبرية العام ٢٠٠٣، خاصة لجهة بروز تحالفات غير متوقعة على الصعيد الحزبي.

واعتبر جرابسي أن اقتراح قانون القومية قد «أخرج الدبابير من أعشاشها»، وأن الموضوع لا يتعلق بالدرجة الأولى بالعلاقة مع الفلسطينيين، بل بالعلاقات داخل الكتلة اليهودية، ولهذا ساهم اقتراح القانون في تفجير الائتلاف الحكومي، مرجعا ذلك إلى مخاوف العلمانيين من الطغيان الديني المستقبلي على الدولة ومؤسساتها، خاصة في ضوء ما يشير إليه بعض الأبحاث من احتمالية ارتفاع نسبة الحريديم على نحو كبير جدا خلال العقدين المقبلين.

وخلص جرابسي إلى أن ارتفاع نسبة تصويت الناخبين العرب إلى نسبة مساوية لنسبة تصويت اليهود (٦٧٪)، بإمكانه إحداث فوارق كبيرة في المشهد السياسي، إذ إن مثل هذه المشاركة ستزفع حصة مقاعد الأحزاب العبرية في حال توحدت لتصل إلى ١٥ مقعدا كحد أدنى، ما يعني الانتعاش من وزن كتلة اليمين، وربما تخسیره الأغلبية اللازمة لتشكيل حكومة.

فيه نراها في قوانين أخرى أقرت خلال السنوات الماضية، مثل قانون لجان القبول، والمقاطعة وغيرها.

ولفت إلى أن الطروحات والمواقف التي يقدمها القانون الإسرائيلي الجديد تتناقض مع الخطاب الدولي، الذي يقوم على الاعتراف بحقوق المجموعات القومية الأصلية، والأقليات، ومنحهم حقوقا مختلفة.

ونوه إلى دور القانون في تكريس الخطاب اليميني المتطرف، مضيفا: «القانون يقوم على أن هناك قومية واحدة معترفا بها على كامل أرض فلسطين التاريخية، بينما البقية شاءت الأقدار أن يتواجدوا على هذه الأرض». وأوضح أن القانون «محصن» بمعنى أنه لا يمكن إلغاؤه، إلا بموافقة غالبية أعضاء الكنيست، مضيفا: «هذا القانون يقول إنه لا توجد مواطنة متساوية». وقال: الشرعية الدولية لا تسمح بأي تمييز على أساس عرقي أو قومي، أو ثقافي، أو ديني، بالتالي فإن القانون يتعارض مع أحد توجهات المجتمع الدولي.

وأضاف: حتى في الدول غير الديمقراطية لا يوجد مثل هذا القانون، الذي لا يعترف بأي حقوق لأصحاب البلاد الأصليين.

السياسية والحقوقية»، أشار في سياقها إلى وجود ترابط عضوي بين قانون القومية وتقديم موعد الانتخابات في إسرائيل.

وأوضح أن سنن قانون القومية لم يات بمحض الصدفة، بل في إطار سياق تاريخي يميز الدولة العبرية، مضيفا: «جاء القانون في سياق رزمة من القوانين العنصرية التي تمس بمبادئ الديمقراطية، بالتالي فهو ينسجم مع قوانين أخرى».

وبين أن طرح هذه القوانين تم من قبل معهد معروف بتوجهاته العنصرية، هو معهد «الاستراتيجية الصهيونية»، مبينا أنه يحاول تسويق هذه القوانين من خلال عدد من أعضاء الكنيست.

ولفت إلى أن رؤية المعهد نجحت في فرض نفسها ليس على صعيد القوانين فحسب، بل وفي الجانب التربوي، حيث تم إدماج مناهج وإدخال مضامين تتفق مع المواقف القانونية التي تبنتها المعهد.

وأضاف: يتم النظر إلى العرب داخل الخط الأخضر وكأنهم ليسوا مجموعة قومية أصلية، بل كعهاجرين، بمعنى أن النظرة إلى الفلسطينيين بأنهم ليسوا مجموعة موحدة بل طوائف، وبالتالي فلا حقوق جماعية لهم. واستدرك: هذه الأفكار وغيرها نجدها في القانون الجديد، وإذا لم نجدها

فضائح أخلاقية (جنائية) ومالية تصف بلواء «غفعاتي» النخبوي في الجيش الإسرائيلي

## قادة عسكريون معتدون وعارفون ومتسترون... والضحية: مجنّات ومجنّدون!

الوحدات التابعة لكتيبة "تسابار" في لواء "غفعاتي" اشتكتها اعتداء قائدها العسكري عليهما جنسياً. لكن أهم ما شدد عليه هذان الجنديان، بشكل خاص، هو أنهما نقلتا شكواهما هذه إلى مستويات عليا في قيادة اللواء، لكن الجميع تواطا على إسكاتها وكنسها تحت البساطير العسكرية من دون أن يجزى أي تحقيق في هذه الشكوى.

وأوضح الجنديان أنهما توجهتا بشكواهما هذه إلى كل من قائد السرية، إلى قائد الكتيبة (ليران حجيبي)، ثم إلى قائد اللواء نفسه (عوفر فينطز)، وسردا أمهامم ما تعرضا له من مضايقات واعتداءات جنسية من جانب قائدهما العسكري (قائد وحدتهما العسكرية) لكن أبيا من هؤلاء لم يحرك ساكنا لمعالجة الشكوى. لا بل أكثر من ذلك، روى الجنديان أن قائد اللواء، فينطز، وعددهما شخصيا بطرد القائد المعتدي من صفوف الجيش قائلاً: "حلت لكما المشكلة... هذا الضابط لم يعد جزءا من كوادر الجيش وقادته"، لكن اتضح لهما لاحقا ليس إنه لم يطرد فحسب، بل تمت ترقيته أيضا!

ووفق بعد الكشف عن هذه الفضيحة في وسائل الإعلام، تحركت سلطات الجيش المعنية وشرعت في التحقيق في الشكوى، فتم التحقيق مع القائد العسكري المشتبه به، تحت طائلة الإذارة، ثم تم إقصاؤه عن منصبه تهيّدا لتسريحه من صفوف الجيش نهائيا. كما أعلن الناطق الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي في بيان خاص أصدره للتحقيق على هذه الفضيحة التي وصفها بأنها "حدث يحمل خطورة استثنائية إذ لا ينسجم مع قيم الجيش الإسرائيلي"!!

### اعتداءات جنسية متعددة على المجندين والمجنّات

ورغم حديث الناطق العسكري عن "تعارض" هذه الاعتداءات والفضائح مع ما يدعى بأنه "قيم الجيش الإسرائيلي"، إلا أن الدليل الأكثر سطوعا على ما أشرنا إليه أعلاه بشأن "التضحية بكيش فداء" سعيا إلى "حفظ زواج البيت" مثبت في حقيقة أن هذه ليست المرة الأولى التي ينزع فيها النقبان عن اعتداءات جنسية متعددة ومتنوعة يقترفها قادة عسكريون من درجات ورتب قيادية مختلفة ضد من يخدمون تحت مسؤوليتهم وإمرتهم في وحدات الجيش الإسرائيلي المختلفة، فيما انتهت جميعها إلى اللفلة واللملة والكنس تحت "السجاد" العسكري السميك جدا!

فالمعطيات الرسمية الوثيقة لدى سلطات الجيش الإسرائيلي، والتي أجزى نشرها على الملأ، تبين أن ٥١١ مجنّدا ومجنّدة أبلغوا عن اعتداءات جنسية مختلفة تعرضوا لها من جانب قادتهم العسكريين خلال العام ٢٠١٣، وكان من بينهم هؤلاء، طبعا للمدرسة بشفرة ارتكاب اعتداءات جنسية مختلفة أضفت إليه سلطات الجيش تديلا توضيحيًا يقول: "حصل، في السنتين الأخيرتين، ازدياد في عدد الذكور الذين قدموا شكواي تتعلق بتعرضهم لاعتداءات أو مضايقات جنسية"!

أما معطيات الجيش الرسمية عن العام الذي سبقه، أي العام ٢٠١٢، فقد أكدت "تضاعف عدد لوائح الاتهام على خلفية المخالفات الجنسية المرتكبة في وحدات الجيش المختلفة خلال العام ٢٠١٢" وللتوضيح، فإن الحديث يقتصر هنا على عدد لوائح الاتهام التي انتهت إليها تلك الاعتداءات فتم إعدادها وتقديمها من بين مئات عديدة من الشكاوى التي تقدمها مجنّدون ومجنّات، والتي انتهت إلى الإغلاق والإسكات.

وحتى هذا الأخير ساهم في التغطية والتستر على "جملة من الفضائح التي حصلت في صفوف هذا اللواء، تجر بعض منها خلال الأيام الأخيرة في وسائل الإعلام مع خروج التحقيقات لدى شرطة التحقيقات العسكرية من السرية إلى العلن، بينما لا يزال غيرها الكثير مستورا في الـ"الكتمان"، كما أشار أحد المهلّفين العسكريين الإسرائيليين المطلعين. وليس من الواضح، بعد وجهة التطورات التي ستحكم مستقبل فينطز العسكري، إذ من المفترض أن ينهي مهام منصبه خلال بضعة أشهر بينما يتوقع مراقبون عسكريون أن لا يستطيع مواصلة إشغال هذا المنصب القيادي الرفيع في سلم القيادة العسكرية بعدما أصبحت التحقيقات معه علنية (بمعنى آخر، لم يكن من شأن شيء أن يفجر هذا الواقع طالما كانت، أو أبقيت - التحقيقات سرية طي الـ"الكتمان")، فإما يتم إخراجه إلى إجازة قسرية وإما يتم استبعاده عن دفة القيادة مؤقتا ربّما تتضح صورة التحقيقات ونتائجها.

وبهذا، يكون فينطز المشتبه به الأرفع في التدرج القيادي الرفيع في سلم القيادة التحقيقي معه في هذه الفضيحة، علما بأن أنباء عديدة تحدثت عن علم قائد المنطقة العسكرية الجنوبية في الجيش، اللواء سامي ترجمان، بأمر هذه الاعتداءات الجنسية وبأنه لم يحرك ساكنا بشأنها، وأسأ متابعتها، معالجتها أو الاتصال مع ضحاياها المفترضين. وليس من الواضح، الآن، ما إذا كانت هذه التحقيقات الجنائية ستستعس لتشمل اللواء ترجمان أم ستوقف عند فينطز الذي يوشك على إنهاء مهام منصبه قريبا!

وبالمناسبة، تجدر الإشارة هنا إلى أن فينطز هذا كان من أبرز القادة العسكريين الميدانيين في الحرب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة (الطرف الصامد)، وخاصة على خلفية تصريحه في مقابلة صحافية أجريت معه من قطاع غزة، في أتون الحرب، قال فيه: "لجئوا (القيادة السياسية) لنا الكوابع، وسنصل إلى البحر" بينما سبق ذلك رسالته وجهها إلى جنوده، في بداية الحرب العدوانية، تحدث فيها عن "حرب دينية"!

وخلال التحقيق معه، سئل فينطز أيضا عن قضايا فساد أخرى تخص الكتيبة إياها (كتيبة "تسابار") في لواء "غفعاتي"، في مقدمتها: استخدام أموال تبرعات بصورة غير قانونية، محاولات تشويش تحقيقات شرطية وإجراءات قضائية، محاولات التستر على فضائح وغيرها وصولا إلى الفضيحة الأخلاقية الأخرى التي تكشف عن تعرض اثنين من جنود إحدى وحدات هذه الكتيبة إلى مضايقات جنسية من جانب قائدهما العسكري المباشر، والتي شكلت الدافع الأساسي عمليا وراء الكشف عن الفضائح الجديدة.

### قائد آخر في "غفعاتي" يعتدي على مجندين

وهذه الأخيرة، كشفت عنها المراسلة للشؤون العسكرية في الإذاعة الإسرائيلية الرسمية (القناة الثانية، ريشيت ب)، كرميلا منشي، في الأول من كانون الأول الجاري، والتي أوجرت مقابلة حصرية مع جنديين في إحدى

### كتب سليم سلامة:

الفضيحتان الأخلاقيتان - القياديتان الجديدتان اللتان تعصفان باثنتين من وحدات النخبة في الجيش الإسرائيلي قد لا تتطوران إلى ارتجاجات حادة تنتهي إلى هزات عنيفة تنلخ فيها رؤوس قيادية عليا (وهو أقصى ما يبراد في الصخب الإعلامي، غالبا) لكنهما تساهمان في تمزيق القناع عن حقيقة أساسية في كينونة "الجيش الأقوى والأكثر أخلاقية في العالم"، حقيقة يعرفها القاضي والداني لكن الجميع يفضل الإبقاء عليها "سرا" رغم ذبوعه الواسع، ومؤداها: الأجهزة الأمنية، وفي مقدمتها الجيش الإسرائيلي على اختلاف وحداته العسكرية وتشكيلاته الحربية، ليست براء من وباء الفساد الأخلاقي والإداري - القيادي المتفشى في أذرع السلطة التنفيذية (الأجهزة الحكومية) المختلفة.

وكما غيرهما من الفضائح، كذلك هما الفضيحتان المناوبتان اللتان تم الكشف عنها في وسائل الإعلام مؤخرا فقط - رغم تناقل الأولى في "القنوات الداخلية" منذ أشهر طويلة. فما يحصل بشأنهما أشبه بتطور كرة الثلج التي تكبر يوما بعد يوم، سواء من حيث أبعادها، خطورتها ومدى انتشارها أو من حيث عدد وتدرج القادة العسكريين المتورطين فيها، اقترافاً مباشراً أو غفطية وتمويهها وتسترها، وصولاً إلى "ذوبان" الثلج وتبدد الكرة، من حيث أن الخاتمة المنظورة لها ستكون، على الأرجح، كما كانت في غيرها من الفضائح "الرسمية": إسدال الستار عليها بواسطة التضحية بـ"كيش فداء"، مهما كبرت نياشينه وعلت مرتبته، تجنبا ومنعا لوضع "البيت" / المؤسسة كلها تحت أشعة الفحص والتحقيق والمساءلة بما يمكن أن يهدد بكشف مزيد من الفساد والتعفن، أعرق مما تكشف حتى الآن وأخطر بكثير.

والفضيحتان المعنيتان تتعلق الأولى منهما بلواء "غفعاتي"، أحد الألوية الأبرز والأرفع في الجيش الإسرائيلي، بينما تتعلق الثانية بأحدى وحدات النخبة في سلاح الاستخبارات العسكرية في الجيش. وبينما شهدت الأيام الأخيرة، بشكل خاص، تطورات لافتة وهامة في الفضيحة الأولى وفي ما نشر عنها من تفاصيل واسعة نسبيا، لا تزال الفضيحة الثانية في "بداياتها" الإعلامية ولا يتوفر، حتى الآن، ما يكفي من التفاصيل والمعلومات لرسم الصورة الحقيقية الكاملة. وكل ما علم، حتى الآن، هو اعتقال ضابط رفيع (برتبة عقيد) في وحدة الاستخبارات العسكرية هذه بشبهة ممارسة علاقات جنسية محظورة وغير قانونية مع قاصر أو أكثر، ويوم ١٧ كانون الأول الجاري، مددت محكمة اعتقاله لخمسة أيام على دمة التحقيق.

### المعتدي، العارف والساكت!

وفي تطورات الفضيحة الأولى، من بين هاتين الجديدتين، اتضح أن قائد كتيبة "تسابار" في لواء "غفعاتي"، ويديع ليران حجيبي، أخرج إلى إجازة قسرية بعد شبهات حول ارتكابه اعتداءات جنسية ضد مجندين، على الأقل، كانتا تحت إمرته.

وفي أعقاب التحقيق مع عدد من الجنود والضباط في لواء "غفعاتي" ووحداته المختلفة، تم إخضاع قائد اللواء بنفسه، العقيد عوفر فينطز، يوم الخميس ١٨ الجاري، إلى التحقيق لدى شرطة التحقيقات العسكرية تحت طائلة الإذارة لبضع ساعات متواصلة وذلك للاشتباه به بأنه كان يعلم عن اعتداءات جنسية تلك، التي وقعت خلال السنة الأخيرة. لكنه لم يبادر إلى إبلاغ أي من قادته العسكريين بها، كما لم يبادر إلى نقل المعلومات إلى الشرطة العسكرية للتحقيق في الأمر. كما علم أن محققي شرطة التحقيقات العسكرية يشتبهون بأن فينطز لم يقم بالتبليغ، أيضا، عن حالة أخرى ارتكب فيها ضابط شاب مضايقات جنسية بحق اثنين من الجنود الذين كانوا تحت إمرته.

ويستدل من هذه الشبهات ومما لشرح عن مجريات التحقيق مع فينطز أن هذا الأخير ساهم في التغطية والتستر على "جملة من الفضائح التي حصلت في صفوف هذا اللواء، تجر بعض منها خلال الأيام الأخيرة في وسائل الإعلام مع خروج التحقيقات لدى شرطة التحقيقات العسكرية من السرية إلى العلن، بينما لا يزال غيرها الكثير مستورا في الـ"الكتمان"، كما أشار أحد المهلّفين العسكريين الإسرائيليين المطلعين. وليس من الواضح، بعد وجهة التطورات التي ستحكم مستقبل فينطز العسكري، إذ من المفترض أن ينهي مهام منصبه خلال بضعة أشهر بينما يتوقع مراقبون عسكريون أن لا يستطيع مواصلة إشغال هذا المنصب القيادي الرفيع في سلم القيادة العسكرية بعدما أصبحت التحقيقات معه علنية (بمعنى آخر، لم يكن من شأن شيء أن يفجر هذا الواقع طالما كانت، أو أبقيت - التحقيقات سرية طي الـ"الكتمان")، فإما يتم إخراجه إلى إجازة قسرية وإما يتم استبعاده عن دفة القيادة مؤقتا ربّما تتضح صورة التحقيقات ونتائجها.

وبهذا، يكون فينطز المشتبه به الأرفع في التدرج القيادي الرفيع في سلم القيادة التحقيقي معه في هذه الفضيحة، علما بأن أنباء عديدة تحدثت عن علم قائد المنطقة العسكرية الجنوبية في الجيش، اللواء سامي ترجمان، بأمر هذه الاعتداءات الجنسية وبأنه لم يحرك ساكنا بشأنها، وأسأ متابعتها، معالجتها أو الاتصال مع ضحاياها المفترضين. وليس من الواضح، الآن، ما إذا كانت هذه التحقيقات الجنائية ستستعس لتشمل اللواء ترجمان أم ستوقف عند فينطز الذي يوشك على إنهاء مهام منصبه قريبا!

وبالمناسبة، تجدر الإشارة هنا إلى أن فينطز هذا كان من أبرز القادة العسكريين الميدانيين في الحرب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة (الطرف الصامد)، وخاصة على خلفية تصريحه في مقابلة صحافية أجريت معه من قطاع غزة، في أتون الحرب، قال فيه: "لجئوا (القيادة السياسية) لنا الكوابع، وسنصل إلى البحر" بينما سبق ذلك رسالته وجهها إلى جنوده، في بداية الحرب العدوانية، تحدث فيها عن "حرب دينية"!

وخلال التحقيق معه، سئل فينطز أيضا عن قضايا فساد أخرى تخص الكتيبة إياها (كتيبة "تسابار") في لواء "غفعاتي"، في مقدمتها: استخدام أموال تبرعات بصورة غير قانونية، محاولات تشويش تحقيقات شرطية وإجراءات قضائية، محاولات التستر على فضائح وغيرها وصولا إلى الفضيحة الأخلاقية الأخرى التي تكشف عن تعرض اثنين من جنود إحدى وحدات هذه الكتيبة إلى مضايقات جنسية من جانب قائدهما العسكري المباشر، والتي شكلت الدافع الأساسي عمليا وراء الكشف عن الفضائح الجديدة.



(أب)

في ترمسعيا، حيث استشهد زياد أبو عين.

## منظمة حقوقية إسرائيلية تقدم أول التماس للمطالبة بإخلاء بؤرة استيطانية مقامة على أراض تابعة لقرية ترمسعيا

**\*كان المقرّر تقديم الالتماس في ختام المسيرة ضد نهب الأرض والاستيطان عليها التي انتهت باستشهاد الوزير الفلسطيني زياد أبو عين\***

بحق جميع المباني في هذه البؤرة، لكن الأذرع السلطوية المسؤولة عن تنفيذ هذه الأوامر أجمعت عن القيام بمهمتها وتحمل مسؤولياتها فبقيت أوامر الهدم هذه حبرا على ورق دون أي تطبيق على أرض الواقع!

وأكد التقرير أن هذه البؤرة الاستيطانية، تحديدا وبشكل خاص، تشكل بؤرة لانتهاك القانون بصورة منهجية ولارتكاب اعتداءات متكررة على السكان الفلسطينيين في المنطقة، إذ أنه على مدار السنوات التي مضت منذ إنشائها وقعت وما تزال تقع في منطقتها ومحيطها عشرات الاعتداءات والمخالفات الجنائية والإدارية من قبل المستوطنين .

وفي أعقاب إنشاء هذه البؤرة الاستيطانية، أعلن الجيش الإسرائيلي مساحات واسعة من الأراضي في المنطقة بأنها "مناطق يحظر دخول الفلسطينيين إليها"، فيما تحولت مناطق زراعية أخرى إلى مناطق يتطلب الدخول إليها التنسيق مسبقا من الجيش الإسرائيلي والوصول على مصادقة ومرافقة من طرفه، وعلاوة على ذلك، فقد أصبحت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في المنطقة إياها "مناطق مغلقة"، في وجه المواطنين الفلسطينيين، أصحابها الشرعيين، إذ لا يمكنهم الوصول إليها، بل ولا حتى مجرد الاقتراب منها، من جراء أعمال العنف، التنكيل والتهديدات المتكررة من قبل المستوطنين في تلك البؤرة الاستيطانية، وهو ما أدى إلى عرذبات المزارعين عنها، خوفا من التعرض لهم، ونتيجة لهذا كله، صارت الفلاحة والزراعة في تلك الأراضي محصورة في أوقات ومواسم محددة ومقلصة، كما تطلعت مساحات الأرض المتاحة للفلاحة والزراعة أصلا، الأمر الذي أدى، في نهاية الأمر - إلى تلف الحقول الزراعية، نهب المحاصيل وإتلاف الأشجار والأراضي أو التوغل الزراعي من قبل سكان البؤرة الاستيطانية، أو جهات من طرفها.

ويؤكد التقرير، والالتماس العيني المستند إليه والذي تقدم به المحامون شلومي زخاريا، ميخائيل سفارد ومحمد شقير، من الطاقم القضائي لمنظمة "يش دين"، وجود علاقة مباشرة بين عجز / إجماع دولة إسرائيل عن فرض القانون وحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم، وبين توسع البؤرة الاستيطانية والمساحات التي تسيطر عليها من خلال نهب أراضي الفلسطينيين، وجاء في الالتماس: "إن عدم قانونية البؤرة الاستيطانية ومبانيها لا تشكل مسا بالغا بمبدأ سيادة القانون ومبدأ سلامة عمل السلطة التنفيذية، وسبب، بل إن مجرد وجودها والحاجة إلى توفير الحماية لسكانها (المستوطنون) تؤدي بالضرورة، وكنتيجة حتمية لا فكاك منها، إلى مس باع وخطير لا يمكن تحمله بنسج الحياة الخاصة بالملتسقين وبقدرتهم على ممارسة الحقوق الأساسية المكفولة لهم، طبقا للقوانين الدولية والإسرائيلية على حد سواء، وفي هذا السياق، وكانعكاس مباشر لهذا الواقع، فإن وجود هذه البؤرة الاستيطانية في هذه المنطقة يشكل مبعثا للاحتكاكات، مظاهر العنف المختلفة، إتلاف الممتلكات وتوسيع السيطرة على المزيد من الأراضي، نظرا لعدم تواجد الملتسقين في المنطقة فوق أراضيهم لغرض الرقابة على ممتلكاتهم الخاصة، حمايتها والمحافظة عليها".

ويطالب الملتسسون المحكمة العليا بإلزام دولة إسرائيل، من خلال أذرعها ومؤسساتها المختلفة، بإلزام بواجباتها ومعالجة مسلسل انتهاك القانون في المنطقة، وذلك من خلال إخلاء مصدر الانتهاك ومبعثه الأساس، بما سوف يضمن عودة النظام والأمن العام والخاص في المنطقة ولصالح سكانها، وجاء في الالتماس: "ينبغي على الملتمس ضدهم، وفقا لموقف الملتسقين، تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم وفقا للقانون الدولي والقانون الإسرائيلي، على حد سواء، بالحفاظ على الحقوق الأساسية للملتسقين وحمايتهم، بما في ذلك حرية وصولهم إلى أراضيهم، فضلا عن العمل على إزالة البناء غير القانوني، سواء كان مقاما فوق أراض خاصة أو أراض عامة، والمخصصة لمصلحة الجمهور كافة، بحيث لا يكون هذا الأمر متاحا، من جراء العائق غير القانوني الذي يتجسد في البؤرة الاستيطانية "عادي عاد"، فلا حل آخر سوى إزالة هذا العائق بحد ذاته، ولا يجوز تبرير مصادرة الحقوق الأساسية بسبب وجوده، بالطبع".

وأكد الالتماس، أيضا، أنه "ليس هنالك - ولا يمكن أن يكون - أي شك في أنه طالما بقيت هذه البؤرة (عادي عاد) قائمة على حالها، فإن المس بحقوق الملتسقين سيتواصل، بل وسيعمق ويزداد حدة وخطورة باستمرار، ونظرا لكون الملتمس ضدهم (الدولة وأذرعها السلطوية المختلفة) يتصلون من واجباتهم القانونية (والأخلاقية، أيضا) ويرفضون تطبيق القانون في المنطقة، ونظرا لأن هؤلاء أنفسهم قد قدموا دعما فعليا، بالتمويل وتوفير الحماية، لمنتسكي القانون الذين استولوا على أراضي هذه البؤرة، ونظرا لأن هؤلاء يحجمون أيضا عن اتخاذ أي إجراء من شأنه حماية حقوق الملتسقين وتقليص حجم الأضرار الجسيمة جدا التي يتكبدها يوميا من جراء بقاء هذه البؤرة ومستوطنيتها في المنطقة. نظرا لهذه الأسباب كلها مجتمعة، يجد الملتسسون أنفسهم مضطرين إلى التوجه إلى "محكمة العدل العليا" الإسرائيلية مؤكداين أمامها أنه من دون تدخلها المطلوب ستبقى هذه المنطقة "حيزا متوحشا" ينعدم فيها القانون، ولو بالحد الأدنى المعقول، وهو ما يكلف أثمانا باهظة ومتفاقمة، يوما بعد يوم وساعة ساعة".

يوم الأربعاء، الموافق ١٠ كانون الأول، انطلق حشد من أهالي قرى ترمسعيا، المغير، قريوت وجالود في الضفة الغربية في مسيرة كانت تقصد الوصول إلى أراضي قرية ترمسعيا المنهوبة، إحياء لذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي صادف في ذلك اليوم.

وكان في البرنامج إختتام المسيرة، ذلك اليوم، بتقديم التماس إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية، باسم رؤساء المجالس المحلية في تلك القرى، بواسطة منظمة "يش دين" الحقوقية الإسرائيلية، يطالبها بإصدار أمر قضائي يلزم السلطات الإسرائيلية بإخلاء البؤرة الاستيطانية "عادي عاد" القائمة على أراضيهم، منذ خريف العام ١٩٩٨.

وكان المشاركون في المسيرة يتنون غرس أشاتل الزيتون في الأراضي الزراعية التابعة لمواطن من قرية ترمسعيا، هو المواطن محمد الأعرج، الذي نهب المستوطنون مساحة واسعة من أرضه واستولوا عليها عنوة لإنشاء هذه البؤرة الاستيطانية، بمحاذاة القرية.

لكن هذه المسيرة انتهت كما هو معلوم، باستشهاد الوزير الفلسطيني زياد أبو عين، رئيس "هيئة مقاومة الجدار والاستيطان" من جراء اعتداء قوات الاحتلال عليه بالضرب وبقتال الغاز التي أطلقتها على المسيرة السلمية، قبل أن تعيق وصوله إلى مستشفى.

وكانت قوات الاحتلال قد اعترضت طريق المشاركين في المسيرة - بمن فيهم ممثلون عن "يش دين"، منذ بدايتها، في طريق زراعي يؤدي إلى الأراضي المقصودة في ترمسعيا. فقد كانت قوات كبيرة من جيش الاحتلال تنتظر المشاركين في المسيرة وما أن وصلوا إلى ذلك الطريق حتى أطلقت هذه القوات كميات كبيرة من "وسائل تفريق المظاهرات"، بما فيها الغاز المسيل للدموع والقتال الصوتية، وذلك على الرغم من التزام المسيرة الهدوء التام وعدم صدور أي نوع من العنف أو الإخلال بالأمن والنظام من جانب المشاركين فيها، ثم قامت قوات جيش الاحتلال، على الفور، باعتقال عدد من المشاركين في المسيرة، عادت وأطلقت سراحهم في وقت لاحق.

وقبور إقدام قوات الاحتلال على هذا الاعتداء، غير المبرر، قام عضو الطاقم القضائي في منظمة "يش دين"، المحامي شلومي زخاريا، بإبلاغ القائد العسكري ذي العلة بأن الجنود يستخدمون القوة المفرطة ضد متظاهرين سلميين من الفلسطينيين، دون أي داع أو مبرر، ولكن، وبالرغم من هذه التحذيرات وغيرها، واصلت قوات جيش الاحتلال اعتداءها على المشاركين في المسيرة، مما أدى إلى إصابة الوزير الشهيد زياد أبو عين، وقد روى شهود عيان أن إصابة الوزير الشهيد حصلت من جراء ضربة وجهها أحد الجنود عقب بنديته إلى صدر الوزير، ما أدى إلى سقوطه وانعياره، ثم تم إخلاؤه في سيارة إسعاف ونقله إلى مستشفى في رام الله، لكنه فارق الحياة في وقت لاحق متأثرا بإصابته تلك.

وفي أعقاب ذلك، توجهت منظمة "يش دين"، برسالة عاجلة إلى رئيس النيابة العسكرية طالبت فيها بالشرع في إجراء تحقيق في الحادثة وفي استشهاد الوزير الفلسطيني، وجاء في الرسالة: "إننا نطالب بإجراء تحقيق شامل وجدي، دون أي تأجيل أو تسويق في حادثة الإصابة التي أدت، على ما يبدو، إلى مقتل الوزير الفلسطيني، وكذلك في الاستخدام المفرط للعنف ولوسائل تفريق المظاهرات من جانب قوات الجيش ضد مشاركين في نشاط رسمي جرى بطريقة سلمية تماما، دون أية أعمال عنف!"

ولم يغف عن "منظمة يش دين" الإشارة إلى أن "تجربة الماضي، كما المعطيات المتوفرة بشأن تحقيقات الجيش في أعقاب حوادث اعتدى فيها جنود على مواطنين فلسطينيين، تثبت، للأسف الشديد، أن الجزء الأكبر من هذه التحقيقات انتهت إلى الإغلاق دون إتمام الإجراءات القضائية اللازمة ودون معاقبة المتهمين".

### الالتماس الأول من نوعه

أما الالتماس، الذي كان يفترض أن يتوج تلك المسيرة، فهو الالتماس الأول من نوعه الذي يطالب بإخلاء بؤرة استيطانية "غير قانونية"، (عادي عاد)، المقامة على أراضي قرية ترمسعيا)، ليس لكونها مقامة على أراض فلسطينية خاصة (وبذلك، فهي تنتهك حق الملكية الفردية) فحسب، بل لأنها تشكل بؤرة لنشاطات غير قانونية، لأعمال عنف قاسية وخطيرة ولانتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالسكان الفلسطينيين في المنطقة على نحو منهجي، سعيا إلى نهب أراضيهم، الاستيلاء عليها عنوة وطردهم منها، ويعتمد هذا الالتماس، في غالبية حججه، طعوناته ومعطياته، على التقرير الذي نشرته منظمة "يش دين" في العام ٢٠١٣ تحت عنوان "مسار النهب".

فقد أشار هذا التقرير إلى أن هذه البؤرة الاستيطانية "غير القانونية"، التي أطلق عليها اسم "عادي عاد"، أقيمت بدعم وعون مباشرين وغير مباشرين من قبل السلطات المختصة في دولة إسرائيل، على الرغم من أنها أقيمت بصورة "غير قانونية"، بمعنى خلافا لقوانين التنظيم والبناء وبدون استصدار تراخيص البناء اللازمة، وهو ما يفسر إصدار الهيئات القضائية والتنظيمية المعنية أوامر هدم

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube  
http://tiny.cc/nkddp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2966201 - 2

فاكس: 00970 - 2966205 - 2

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي